القدس ومركزية الجدار في الفكر الصهيوني:
من الجدار الحديدي إلى جدار الفصل العنصري

أ.د. سعيد أبو علي

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة القدس – المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية.

اعرف ما هو جدار الفصل العنصري

توشك سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استكمال بناء جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تجاهل ورفض تام لقرارات الشرعية الدولية، ورغم مرور سنوات طويلة على صدور فتوى محكمة العدل الدولية في 9/ 7/ 2004، وقرار الجمعية العامة بشأن جدار الفصل العنصري في 20/ 7/ 2004، حيثُ صعّدت من مصادرتها وسلبها للأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح بناء جدار الفصل العنصري الذي يحاصر ويقطع أراضي الضفة

الغربية المحتلة إلى معازل وكانتونات، والذي سيبلغ طوله عند الانتهاء من بنائه حوالى (810) كم (أكثر من ضعفي طول الخط الأخضر)، وسيستولي على أكثر من 22 بالمئة من المساحة الإجمالية للضفة الغربية المحتلة.

على ارتفاع يتراوح بين 5 , 4 إلى 9 أمتار يمتد ذلك الجدار مئات الكيلومترات ليقسم فلسطين إلى شطرين، جدار فصل يعزل المناطق الفلسطينية عن محيطها ويفصل الفلسطيني عن الفلسطيني وعن أرضه وعائلته، في مشروع ضخم ليضم ويوسع أراضي الكيان الصهيوني وليكون أمراً واقعاً على الأرض.

الجدار الفاصل هو مشروع البنى التحتية الأكبر والأكبر تكلفة من المشاريع التي أنجزتها دولة إسرائيل منذ بناء مشروع المياه القطري في سنوات الخمسين والستين. وقد جرى التشديد في جميع القرارات والمستندات ذات الصلة على أنّ هذا الجدار لا يُرسّم حدوداً سياسية مستقبلية. إلا أنّ الجدار الفاصل شُيّد على هيئة جدار حدوديّ، كما أنّ مساره تقرّر، من ضمن سائر الاعتبارات، وفق مواقع المستوطنات والسعي إلى توسيعها.

يقع 85 بالمئة من مسار الجّدار داخل مناطق الضفة الغربية. وقد أعلن الجهاز الأمنيّ عن 74 بالمئة من المناطق التي ظلت في الجانب "الإسرائيلي" من الجدار، والتي يسكنها قرابة 7,500 فلسطينيّ، على أنها "مناطق تماسّ"، وأخضعتها لمنظومة تصاريح قاسية تشترط على الفلسطينيين الراغبين بالمكوث في هذه المناطق أو المرور عبرها، الحصول على تصاريح من الإدارة المدنية. ويحقّ للمواطنين الإسرائيليين أو اليهود الذين ليسوا مواطنين، الدخول إلى منطقة التماسّ بشكل حرّ.

ولم يأت بناء جدار الفصل العنصري في القدس بهدف منع ما سمّته إسرائيل "العلميات الإرهابية والتخريبية" بل جاء بناؤه من أجل استكمال فصل وعزل القدس بشكل مطلق عن واقعها الجغرافي وعن بعدها العربي الفلسطيني وحشرها في محيط يهودي، ولم تكن فكرة الجدار فكرة جديدة، بل هي فكرة قديمة جدّاً حتى قبل أن يكون هناك وجود يهودي مهم في فلسطين. وكان زئيف جابوتنسكي هو أول من طرح فكرة إقامة جدار خلال مقالين نشرهما باللغة الروسية عام 1923 تمت ترجمتهما إلى العبرية فيما بعد بعناوين "الجدار الحديدي، وضرورة إقامة الجدار الحديدي".

إن متابعة جدار الفصل العنصري، جدار الضم والتهويد القائم حالياً، ودراسة أبعاده

وأهدافه وتأثيراته الإستراتيجية وما يشكله من معنى وتهويد بالفكر والوعي، كما في مشاريع الاستيطان والتهويد، يقتضي العودة إلى جذور الفكرة أو المشروع وكيف تطورت وأصبحت واقعاً قسرياً قائماً بكل أبعاده.

أولاً: ولادة الفكرة مع جابوتنسكي

كتب منظّر اليمين الصهيوني المتطرف في الحركة الصهيونية زئيف جابوتنسكي مقالاً بعنوان "الجدار الحديدي"، طالب فيه ببناء جدار حول فلسطين مع عدم منح العرب الفلسطينيين الذين يشكلون الأكثرية الساحقة في فلسطين أي حقوق وإبقاء قضيتهم مفتوحة لحلول يفرضها الأمر الواقع.

إن فكرة الفصل التي جاء بها "جابوتنسكي" تم تنفيذها بعد ذلك التاريخ بثمانين عاما على يد خلفائه السياسيين، وعلى رأسهم شارون، وفق فهمهم الجديد لفكرة الجدار الحديدي، رغم أن ما طرحه "جابوتنسكي" في حينها لم يقصد فيه الجدار بالمعنى الحرفي، لكن اليمين المتطرف أعاد تشكيله بما يتناسب والوضع الذي كان يعيشه في ذلك الوقت مع انتفاضة الأقصى.

زئيف فلاديمير جابوتنسكي (זאב ז'בוטינסקי) (1880 – 1940) هو قيادي في الحركة الصهيونية، ولد في أوكرانيا في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1880. في مدينة أوديسا. تلقى تعليماً دينيّاً في صغره، ولكنه سرعان ما ابتعد عن اليهودية الأرثوذوكسية. امتهن الصحافة تحت اسم "ألتلينا" لصحف تكتب باللغة روسية ثم باللغة اليديشية ومن ثم باللغة العبرية. بدأ جابوتنسكي نشاطه الصهيوني عام 1903 بحضور المؤتمر الصهيوني السادس، فاطلع على كتابات الصهاينة الأوائل مثل هيرتزل وبنسكر، كما تعرف إلى أوسشكين وبياليك، وكان من معارضي مشروع شرق إفريقيا كحل للمسألة اليهودية

يعد جابوتنسكي من أهم مؤسسي "الصندوق القومي اليهودي"، و"الفيلق اليهودي" الذي شارك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا، وكان يُظنّ أنه أحد العوامل الحاسمة في صدور وعد بلفور. كان جابوتنسكي يعتقد أن على اليهود أن يساعدوا البريطانيين للاستيلاء على فلسطين التي كانت تحت الوصاية العثمانية لإنشاء موطن يهودي، ففكر في قوة مسلحة يهودية وهي الفيلق اليهودي.

صورة ديفيد بن غوريون وإسحق برتسابي وهما جنديان في الفيلق اليهودي

وعندما احتل الجيش البريطاني بقيادة الجنرال إدموند ألنبي القدس في يوم 9/ 12/ 1917 دخلا مع جيش ألنبي الفيلق اليهودي الذي تم تدريبه بتوجيه من وزير المستعمرات البريطانية وينستون تشيرشل. وكان ديفيد بن غوريون أحد أعضاء هذا الفيلق وزئيف جابوتنسكي وإيدوين صموئيل ابن هيربرت صموئيل ونحميا رابين والد إسحق رابين.

ويعتبر جابوتنسكي مؤسس الحركة التصحيحية اليهودية والأب الروحي للفكر اليميني المتطرف، وأحد أكبر رموز التطرف في تاريخ الحركة الصهيونية، حيث إن الرؤية الإستراتيجية التي طرحها من خلال حركته التصحيحية ما زالت تؤثر في صياغة الإستراتيجيات الأمنية والسياسية لدولة الكيان الصهيوني "إسرائيل".

وقد استقال جابوتنسكي من اللجنة التنفيذية الصهيونية والمنظمة الصهيونية عام 1923م، بعد انتقاداته لسياسة الحركة واتهامه إياها بتدمير أسس التعاون مع الانتداب البريطاني، خرج لنا بحركته "بيتار" من أجل تصحيح سياسة المنظمة الصهيونية التي لم يعد يتحملها كما ذكر في أحد مقالاته.

قبل تأسيس دولة إسرائيل، قامت حركة بيتار بتدريب الشباب اليهودي في عدة دول خدموا كميليشيات يلبون بصورة رئيسة ما يمليه عليهم قادتهم الصهاينة المتطرفون، ولا يتبعون الحاجة أو التوجيه البريطاني أو غيرهم من القادة الصهاينة اليساريين. خرج من هذه الحركة العديد من الشخصيات السياسية في إسرائيل مثل رئيس الوزراء إسحاق شامير ومناحيم بيغن.

لقد حدد جابوتنسكي أهدافه من خلال إقامة الدولة اليهودية (العبرية) على ضفتي نهر الأردن، واعتبر أن الوطن القومي هو الوسيلة الفعالة لإقامة هذا الهدف، وكانت خطته قائمة على الاستيطان المكثف وطرح برنامج يدعو فيه إلى إقامة جيش مستقل ومرتبط ببريطانيا، مع نزع ملكية الأراضي العربية لتصبح يهودية من أجل استيعاب الهجرة اليهودية، لهذا كانت رؤيته الخاصة بأن المساعدة الدولية هي التي ستحقق كل ذلك، بطريقة تمنع العرب من محاولة الاعتراض، وقد جاءت بعد ذلك فكرته في تأسيس حركة شاملة لتغيير السياسات الصهيونية التي لاقت استقبالاً قويّاً عند الشباب الصهيوني وحملت اسم "عصبة تصحيح السياسة الصهيونية" أو ما نطلق عليه الحركة الصهيونية التصحيحية.

قدم جابوتنسكي فكره من خلال سلسلة من المقالات التي طرحها بأكثر من لغة، وقد كانت الأساس فيما اتبعه اليمين المتطرف لإدارة مستقبله، ومقالته "الجدار الحديدي" هي شرح عملي ومفصل لكل ما يريد أن يصل إليه، يظهر فيها جابوتنسكي مثالاً للتطرف الصهيوني الذي لا يختبئ وراء أي شيء.

طرح جابوتنسكي من خلال مقاله "الجدار الحديدي"، فكره القائم على استخدام القوة والعنف لفرض الأمر الواقع على أصحاب الأرض لإرغامهم على الاستسلام للاستعمار، حيث يبدأ مقاله بالحديث عن استحالة وجود أي اتفاق طوعي مع العرب من أجل السماح بالهجرة، والتي ستؤدي إلى تغير ديمغرافي وسياسي في المنطقة، مستشهداً بما يرويه التاريخ،

فلم يحدث أن قبلت أي دولة بالاستعمار طوعاً، وكل الشعوب سواء كانت متحضرة أم لا كانت تقاوم الاستعمار، لأنها تعتبر أرضها وطناً قوميّاً لا تقبل فيه القسمة، أو أي سيادة جديدة، سواء كانت بهدف الاحتلال أو الشراكة أو حتى التعاون، وقد كرر الجملة ذاتها أكثر من مرة "الشعوب تقاوم الاستعمار طالما كانت تملك أدنى أمل في التخلص من هذا الاحتلال"، في محاولة منه لتبرير ما يطرحه من أفكار لسحق هذا الأمل.

ويؤكد جابوتنسكي أن العرب ليسوا أغبياء، كما تحاول بعض القيادات الصهيونية الترويج له، فهم وإن كانوا متأخرين عن اليهود بما يعادل 500 عام وفق زعمه، ولا يملكون التصميم والقدرة على التحمل التي يملكها اليهودي، إلا أنهم يمتلكون حبّاً غريزيّاً لفلسطين يجعلهم يفهمون ما يريده الصهاينة من هذه الأرض، مهما حاول الصهاينة تجميل أهدافهم وجعلها نقية، وعلى هذا فإنهم سيظلون يقاومون لمنع تحويل فلسطين إلى "أرض إسرائيل".

يظهر المقال أن جابوتنسكي قد نظر بجدية إلى قضية الوجود العربي في فلسطين، وهو يرى أن العربي صاحب عقل ويفهم أفعال وتطلعات الصهاينة، وأن هذا العربي حينما يشعر بالتهديد من الوجود اليهودي والهجرة فسيبدأ في المقاومة.

המיישבים – אחת היא, תרבותיים או לא-תרבותיים. עם זאת דרך פעולתו של המיישב לא השפיעה כלל ועיקר על יליד-המקום אליו. עמיתיהם של קורטס וסיסארו, או, נאמר, אבותינו בימי יהושע בן-נון התנהגו כשודדים; ואלם "האבות המהגרים" האנגלים והסקוטים, החלוצים האמיתיים הראשונים של אמריקה הצפונית, היו בחירי האדם, בעלי

פאתוס מוסרי גבוה, שלא רצו לפגוע לא רק באיש אדום-העור אלא אפילו בזבוב והם האמינו בתום-לב, שבערבה האמריקאית יש די מקום גם ללבנים וגם לאדומים. ואלם יליד-המקום מלחם באותה מידת אכזריות הן נגד המיישבים הרעים והן נגד המיישבים הטובים. שום תסקיד לא מילאה כאן גם השאלה, אם יש באותה ארץ אדמות פנויות רבות. לפי המניין יושבו בשטחי ארצות-הברית בשנת 1921 340 אלף אדומי עור; אלם גם בזמנים הטובים לא מנו אלה יותר משלושת-רבעי מיליון בכל המרחב העצום למן לאבראדור ועד ריו בראבדה. לא היה אז בעולם אדם בעל דמיון חזק כזה, שיחזה מראש ברציפות סכנה של "גירעון" אמיתי הנשקפת ליליד-המקום על ידי הזרים, שאינו זה מקרב. יליד המקום נלחמו לא משום שהם פחדו מדעת או מתוך הכרה ברורה מפני גירוש, אלא משום משום שאין שום יליד-מקום בשום מקום ובשום זמן יכול להסכים לכל התיישבות שהיא.

כל עם, שהוא מיושבי-הארץ, בין שהוא עם תרבותי ובין שהוא עם פראי, רואה בארצו את ביתו הלאומי, בו הוא רוצה להיות ולהישאר לשלמי-עד בעל-בית גמור; לא רק לבעלי-בית חדשים, אלא גם למשתתפים, או לשותפים חדשים בהנהלת משק-הבית, הוא לא יתן רשות-כניסה מרצונו הטוב.

דבר זה מתייחס גם אל הערבים. עושי השלום בקרבנו מנסים לשדל אותנו, כאילו הערבים הם אי טיפשים, שניתן לרמותם על-ידי ניסוח "מתוכך" של מטרותינו הסופיות, או שבני אוהבי בעצ, שיותר לנו על בסורתו בארץ-ישראל הצורת רוחני תרבות ולכלכלה. אני מסרב להלוטין לקבל השקפה זו על ערבי ארץ-ישראל. מבחינה תרבותית הם פיגרו מאחורינו כ 500- שנה, מבחינה רוחנית אין הם מחוננים בכוח-הסבל שלהן, אף לא בכוח-הרצון שלהן; ואולם בזה גם מסתיים ההבדל הפנימי ביניהן. הם פסיכולוגים דקי-הבחנה בדיוק כמונו, ובדיוק כמונו נתרגנו מאות בשנים על שיטת המלשל החרוף. נסטר להם מה שנסטר, הם מיטיבים להבין את הנעשה במעמקי נשמתנו, כשם שאנו מבינים את הנעשה במעמקי נשמתם. ואל ארץ-ישראל הם מתייחסים, לכל הפחות, באותם אהבה אינסטינקטיבית ובאותה קנאות אורגאנית, שבה התייחסו האצטקים אל מכסיקו שלהם, או הפיאקוסים אל הערבה שלהם. התזייה על כך, שהם יסכימו מרצונם להשאיפת הציונות תמורת נחיות תרבותית או חומרית, שעתיד להביא להם המיישב היהודי, – התזייה לדותית זו נובעת אצל

"مقالات جابوتنسكي - الجدار الحديدي"

والفكرة الأساس التي أرادها جابوتنسكي منذ البداية "أرض إسرائيل" بأغلبية يهودية، وهنا يظهر أن جابوتنسكي كان واضحاً من البداية، وكان ضد التلون في طرح الأهداف للحركة الصهيونية، واصفاً كل تلك التصرفات التجميلية التي يمارسها البعض من القيادات الصهيونية في محاولتهم لتغيير وجهة نظر العرب تجاههم بالتصرفات الصبيانية، حيث يبرر ذلك بقوله "الاستيطان ذاته يحمل في داخله تبريره الوحيد غير القابل للإلغاء والمفهوم لكل يهودي عاقل، يمكن أن يكون للاستيطان هدف واحد فقط، ولكن العربي غير مستعد لقبول هذا الهدف، وهذه طبيعة الأمور وتغيير هذه الطبيعة مستحيل".

إن المتتبع لحال الكيان الصهيوني الآن "دولة إسرائيل"، يعلم جيداً أن الاستيطان والهجرة اليهودية إليها ظلّا على رأس القائمة للدولة، في محاولة منها دائماً لتثبيت نفسها على الأرض وفرض أمر واقع، حيث يشير تقرير صادر في عام 2014 بناء على ما تشير إليه صحيفة هآرتس "إن إسرائيل كانت قد استولت على نحو مليون دونم من أراضي الضفة، وحوّلتها إلى معسكرات تدريب للجيش، وبعد اتفاقيات أوسلو 1993 تم نقل المعسكرات إلى النقب، لكن السيطرة على الأراضي ومنع أصحابها الفلسطينيين من دخولها استمرت لأن إسرائيل أعلنت أنها "أراضي دولة"... وإن 99 بالمئة من "أراضي الدولة" تم تخصيصها لصالح المستوطنين، مشيرة إلى رسم خرائط لـ250 ألف دونم من أراضي الضفة حتى الآن، وحسب تلك الخرائط، فالعمل يجري للسيطرة على الأراضي وتحويلها لصالح المستوطنات، وخاصة في منطقة الأغوار وعلى حدود أراضي عام 48".

إن جابوتنسكي ومن خلال جملة مستقلة بذاتها في مقاله ذاته يوضح ذلك الهدف الأساسي للمخطط الصهيوني في فلسطين، ألا وهو الهجرة اليهودية إليها، من أجل جعل اليهود هم الأكثرية في هذه الأرض، وهذا ما لا يريده العرب، كما يقول جابوتنسكي، متفهماً سبب ذلك في أن وجود أغلبية يهودية يعني أن الحكومة ستكون بيدهم وكل قراراتها ستصب في مصلحتهم والأقلية العربية ستصبح بلا مستقبل ولن تتحصل على حقوقها، وعليه يرى أن على اليهود أن يأخذوا هذه النقطة على محمل الجد في كل نقاشاتهم المستقبلية في القضية العربية.

لكن الفكرة جُمّدت نتيجة قناعة داخل الحركة الصهيونية أن الحل مع العرب الفلسطينيين هو من خلال الطرد والتهجير وليس من خلال بناء الجدران.

وهـذا ما تم بالفعل خلال حرب 1948 والتي تعـرف بالنكبة، وهي الكارثة التي حلّت بأبناء الشـعب الفلسـطينيّ عام 1948 إثر قيام القوّات الصهيونيـة (الإسرائيليّة لاحقاً) بعمليّة تطهير عرقيّ واسعة ابتغت إخلاء فلسطين من سكّانها الأصليّين، في سبيل إقامة دولة قوميّة لليهود وكان احتلال فلسـطين –مثلما ذكر – الصحفي البريطاني المتخصص في قضايـا الـشرق الأوسـط "ديفيد هيرسـت" أسـوأ من الاسـتعمار مقارنة بالاسـتعمار الأوروبي، لأن الهدف لم يكن استغلال أهل البلد بل طردهم.

هذه النكبة التي أدت إلى حدوث مأسـاة لشـعب وأرض فلسـطين، وهي ليسـت مأساة محلية، بل هي كما ذكر المؤرخ البريطاني "أرنولد توينبي" في شهادته على نكبة فلسطين:

"إن مأساة فلسطين ليست مأساة محلية.. إنها مأساة العالم لأنها ظلم يهدد السلام العالمي".

أما المؤرخ الإسرائيلي **"إيلان بابيه"** فيقول عنها:

"لسـنوات طويلـة بـدا مصطلـح النكبـة؟ الكارثة الإنسـانية؟ مصطلحـاً كافيـاً لتقديم (وصـف) كل مـن أحـداث عـام 1948 في فلسـطين وتأثير تلـك الأحداث عـلى حياتنا اليوميـة. أعتقـد أن الوقـت قد حان لاسـتخدام مصطلـح آخر وهو التطهـير العرقي في فلسطين".

وهذه هي حقيقة الأمر وأقرب توصيف لما حدث في نكبة 48 للشـعب الفلسطيني، فقد أدّت عمليّات التطهير إلى طرد نصف السـكّان الفلسـطينيّين من أرضهم، و85 بالمئة من الفلسطينيّين الذين كانوا يعيشون فيما أصبح يُعرف لاحقاً بـ"دولة إسرائيل".

حُـوِّل هؤلاء الفلسـطينيّون إلى لاجئين يعيشـون في الدول العربيّة المجـاورة، إضافة إلى الضفّة، بالإضافة لقتل وجرح آلاف الفلسطينيّين.

وعَمَدت القوّات الصهيونيّة –خلال الحرب وبعدها – إلى تدمير ومحو قرى ومعالم مدنيّة

كاملة؛ إذ دمّرت هذه القوّات مئات القرى الفلسطينيّة تدميراً كاملاً، وأَخْلَتْ خمسَ مدن (صفد؛ بيسان؛ طبريّا؛ بئر السبع؛ المجدل) من سكّانها العرب تفريغاً تامًّا. وواجهت الأحياءُ الغنيّة في القدس (كالقاطمون، والبقعة، والطالبيّة) المصير نفسه. كذلك أَخْلَتْ هذه القوّات خمسَ مدن أخرى (يافا؛ حيفا؛ عكّا؛ اللدّ؛ الرملة) من السواد الأعظم من سكّانها الفلسطينيّين.

وبعد حرب عام 1967 ونتيجة لعدم قدرة إسرائيل على تهجير كل الفلسطينيين في هذه الحرب، هُجّر 400 ألف فلسطيني، منهم 200 ألف من منطقة أريحا، وبدأت حركة "تهجير للفلسطينيين" في القدس، حيث أشرف على هذه الحركة الجنرال الإسرائيلي وقائد المنطقة الوسطى في ذلك الوقت "رحبعام زئيفي" بتعليمات من رئيس الأركان "إسحق رابين"، حيث وضعت حافلات في باب العمود، وجرت هجرة قسرية في منطقة قلقيلية عندما شرعت القوات الإسرائيلية بهدم المنطقة وتحميل السكان في شاحنات عسكرية بهدف توسيع "الخاصرة الضيقة" لإسرائيل على حد وصفها.

ورغم الإجراءات الإسرائيلية، إلا أن الفلسطينيين ظلوا متمسكين بأراضيهم، مما حدا بإسرائيل إلى سن القوانين المختلفة التي تقيد وجود الفلسطينيين في كل مناطق الضفة الغربية وعلى رأسها القدس الشرقية التي عملت خلال العقود الخمسة الماضية على تحويلها إلى مدينة فرعية عند العرب الفلسطينيين بعد أن كانت العاصمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهم.

ثانياً: شارون وإحياء الفكرة مجدداً

وخلال الانتفاضة الأولى شددت إسرائيل من إجراءاتها بحق الفلسطينيين ومنعت دخولهم إلى القدس الشرقية إليها إلا بتصاريح خاصة، ووضعت الحواجز العسكرية لتطبيق هذه القرارات.

وقد ذكر المؤرخ السياسي الإسرائيلي عقيبا إلدر في كتابه **"أسياد البلاد"** أنه وفي عام 1995م طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين فكرة بناء فصل عنصري في كل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وطلب من وزير الشرطة حينها "موشي

شـاحال" ترؤس لجنة سـميت "منطقة التخوم" لوضع خطة لبناء جدار فصل عنصري في الضفة الغربية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية لإسرائيل في هذه المنطقة، بما فيها القـدس الشرقيـة، لكنه لم يطبق هذه الفكرة لخشـيته من ردة فعل المسـتوطنين الرافضين لهذه الخطوة التي اعتبروها تنازلاً عن أرض الأجداد.

وفي شهر آذار/ مارس من عام 1996 قررت الحكومة الإسرائيلية إقامة معابر في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي عام 2000 قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهـود بـاراك إقامة حواجـز أمام السـيارات المتوجهـة من الضفـة الغربيـة إلى إسرائيل والقدس، وفي شهر حزيران من عام 2001 قررت حكومة شارون تشكيل طاقم تخطيط برئاسـة رئيـس مجلس الأمن القومـي الجنرال "عوزي ديان" لترسـيم الجـدار في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وترأس اللجنة القائمة على مشروع الجدار المسـتوطن من مستوطنة كفار أدوميم القريبة مـن القـدس الشرقية العقيد احتيـاط **"داني تـيرزا"**، وفي عام 2002 قرر مجلـس الوزراء الإسرائيلي لشـؤون الأمن إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي شـهر أيلول/ سبتمبر عام 2003 اتُّخذ قرار من نفس المجلس بإقامة الجدار الفاصل في القدس الذي سـمي بمطوق القـدس أو حاضن القدس، حيث بدأ العمـل فيه مباشرة بعد هذا القرار، وذلك بهدف منع دخول الفلسـطينيين إلى داخل إسرائيل بلا رقابة. ووفقاً لقرار الحكومة فإن هذا الجدار سيطوّق جميع أراضي الضفة الغربية.

تم تخطيط معظم مسار المرحلة الأولى لهذا الجدار، حيث يمر داخل أراضي الضفة الغربية. ولذا فإن إقامة هذا الجدار من شأنها المس بحقوق الإنسان لأكثر من 210,000 فلسطيني يسـكنون في 67 قرية: إذ سـتتحول 13 قرية يسكنها 11,700 مواطن إلى مناطق محصورة مـا بين الجدار الفاصل وبين الخط الأخضر، كما أن المسـار الملتوي لهـذا الجدار، جنباً إلى جنـب مع إقامة جدار آخر يسـمى (جـدار العمق) يقع إلى الشرق مـن الجدار الفاصل، سـتحوّل 19 من البلدان الفلسطينية الأخرى، يسكنها نحو 128,500 مواطن فلسطيني

إلى مقاطعات معزولة. هذا بالإضافة إلى أن 36 من البلدات الأخرى تقع إلى الشرق من الجدار الفاصل أو من جدار العمق، ويسكنها نحو 72,000 مواطن فلسطيني، ستُفصل عن مناطق واسعة من أراضيها الزراعية التي ستبقى غربي الجدار الفاصل.

ونظراً لصعوبة العمل وتعقيداته على الأرض، تقرر العمل فيه على شكل مقاطع، حيث أقيم المقطع الأول من الجدار وطوله 10كم من معسكر عوفر (المقام على أراضي سكان مدينة بيتونيا وأراضي سكان قرية رفات) في الغرب إلى حاجز قلنديا في الشرق، تمت خلاله مصادرة وتخريب أكثر من 800 دونم (المصادرة 300) وخلال العمل صودرت أراضي الفلسطينيين وخربت واقتلعت الأشجار المثمرة التي نقلتها إسرائيل إلى فلسطين عام 1948 لزراعتها في المستعمرات والمدن الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالمقطع الجنوبي من الجدار الذي يبلغ طوله 10كم ويمتد من شارع الأنفاق جنوب بلدة بيت جالا إلى بيت لحم وبيت ساحور، وصولاً إلى جبل أبو غنيم (تقام في المكان مستوطنة تسمى هارحوما) في الشرق.

وخلال ترسيم الجدار، صودرت الأراضي العربية في المدن الثلاث (بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا)، بما في ذلك مسجد بلال بن رباح (قبة راحيل) الذي حولته إسرائيل إلى مكان مقدس لليهود، وخلال مرحلة بناء الجدار تمت مصادرة ما يقرب من 70 ألف دونم من أراضي منطقة بيت لحم.

كذلك تم بناء جدار بطول يبلغ 17كم يمتد من الطرف الشرقي من بيت ساحور إلى العيزرية في الشمال.

وبني جدار آخر بطول 14كم من الطرف الجنوبي لقرية عناتا حتى حاجز قلنديا.

ومن جهة أخرى، تم بناء جدار بطول 14كم حشرت وعزلت فيه خمس قرى تقع شمال غرب رام الله (بير نبالا والجديرة الجيب وبيت حنينا البلد والنبي صموئيل) يتم الدخول والخروج منها بواسطة شارع التفافي خاص بالفلسطينيين ومدخلين يقعان في مستوطنة بسجات زئيف وحاجز قلنديا.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك جدار يمتد من بسجات زئيف حتى مستعمرة مكابيم في الغرب، ويبلغ طول هذا الجدار 40كم، تم خلاله حشر أكثر من 60 ألف مواطن فلسطيني (من قرى وبلدات مثل بيت لقيا وبيت سوريك والقبيبية وبيت إكسا وغيرها) داخل الجدار، ينتقلون منها إلى المدن العربية بواسطة بوابات حديدية وأنفاق بنيت خصيصاً لهذا الغرض.

ثالثاً: جدار الفصل العنصري في القدس.. والقدس الكبرى

بعد حرب حزيران في عام 1967، احتلت دولة إسرائيل الجزء الشرقي من القدس، حيث كانت مساحتها كمدينة تبلغ 6000 دونم، وأصبحت مساحة مدينة القدس بفرعيها، الشرقي والغربي 44,100 دونم. لكن إسرائيل أقدمت على مصادرة 64 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية (أي أكثر من ضعف مساحة المدينة بحدودها التاريخية)، اقتطعتها من أراضي أكثر من 28 مدينة وقرية، بعضها تم إلغاؤها كليّاً مثل قرى صور باهر وجبل المكبر والنبي صموئيل، وحوّلتها إلى أحياء داخلية في مدينة القدس ومن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور وبيت إكسا وقطنة. ونتيجة لذلك أصبحت مساحة مدينة القدس ما يقارب 126 ألف دونم بعد أن ضمت 12 ألف دونم من مناطق فلسطينية احتلت قبل عام 1948 إلى القدس.

وبعد أن فرضت حقائق على الأرض، بدأت إسرائيل في عام 2002 بإجراءات عملية لإقامة القدس الكبرى التي تمتد من كتلة مستعمرات غوش عتصيون في محافظة بيت لحم (جنوب القدس)، وكتلة مستعمرات غفعات زئيف في شمال غرب القدس ومستعمرات بنيامين في الشمال ومعاليه أدوميم والمستعمرات القريبة منها البالغة ثماني مستعمرات من الشرق. وبالإضافة إلى ذلك، توجد في منطقة برية القدس (المسماة إسرائيليّاً صحراء يهودا) مناطق تدريبات عسكرية إسرائيلية ومتنزهات طبيعية متنوعة. وتصل مساحة برية القدس ما يقارب 600كم وتصل حتى مشارف البحر الميت وأريحا، وتصل مساحة القدس طبقاً لخطة القدس 2000 والتي نشرها مركز "بمكوم" إلى أكثر من 250كم.

خطة خريطة القدس الهيكلية

في حزيـران/ يونيـو 1967 تم ضم أراضي شرقي القدس مع سـكّانها إلى منطقة نفوذ المدينة لتزداد مساحة "المدينة الموحدة" ثلاثة أضعاف تقريباً، أي من 38 ألف دونم إلى 108 آلاف، كما زاد عدد السـكّان العرب تسـعة وسـتين ألف نسـمة. وقد صودر على مدار السنين ثلث المساحة المضمومة لصالح بناء أحياء جديدة من أجل المستوطنين اليهود، ممّا أدّى إلى تقليص مساحة السكن والتطوير للسكّان الفلسطينيين.

قامت في المدينة طفرة هائلة من العمران والتطوير، لاسيما في الأحياء اليهودية التي أقيمت على الأراضي المصادرة. وتمت بلورة خطط هيكلية لكل حي على حدة بعيداً عن النظرة الشمولية العامة، وبتجاهل الوضع التخطيطي المركّب السائد في المدينة إجمالاً وفي قسمها الشرقي على وجه الخصوص. أضف إلى ذلك أن الخطط المذكورة أخرجت إلى حيّز التنفيذ سياسة تخطيط معلنة تتمحور حول الحفاظ على نسب السكّان العرب واليهود، حيث تسعى للإبقاء على التفوّق الديموغرافي الواضح للسكان اليهود رغم نسبة النمو الأسرع للسكّان العرب. وكثيراً ما تترجم هذه السياسة بعدم التخطيط أو التخطيط المحدّ من البناء.

بعد إقرار الحاجة لتخطيط شامل للقدس بأكملها وبكل أجزائها، بدأت عملية تخطيط بعيدة المدى وواسعة النطاق يفترض أن تنتهي ولأوّل مرّة بطرح تخطيط هيكلي خاص بمدينة القدس.

وبذلك تحد القدس أكثر من سبع مدن عربية هي، رام الله والبيرة وبيتونيا وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ومنطقة أريحا ومنحدرات البحر الميت. ويبدو أنه لا الدراسات الفلسطينية ولا العربية تحدثت عن مساحة مناطق التدريبات العسكرية ولا المتنزهات الطبيعية الإسرائيلية ولا المخططات المستقبلية لهذه المنطقة من بناء مستوطنات جديدة ومناطق سياحية وغير ذلك، التي تمتد حتى منحدرات البحر الميت، والتي لا تعرف مساحتها على وجه الدقة رغم أن بعض المصادر الإسرائيلية تتحدث عن 600كم.

فكرة الفصل هذه لم تكن جديدة على الفكر الصهيوني، حيث تعود بجذورها إلى المفكر الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي، كما سبقت الإشارة في بداية هذه الدراسة، والتي طرحها في عشرينيات القرن الماضي، ثم أعاد مفكرون وسياسيون إسرائيليون طرح المشروع نفسه، في فترات زمنية متلاحقة. غير أن تنفيذ تلك الخطة على أرض الواقع، كان يصطدم بعوائقٍ مادية وفكرية تؤجل تنفيذها، إلى أن تبناها أرئيل شارون باعتبارها خطة إستراتيجية تحقق أمن إسرائيل وفق الادعاء الإسرائيلي.

تنفيذ هذه الفكرة أو المشروع على الأرض بدأ مع مشروع "إيغال ألون"، الاستيطاني، الذي لم يكن يستهدف الأمن بمعناه العسكري التقليدي، فحسب، بل سعى للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وإفراغها من أهلها.

وتبين حسني أن مخطط "غلاف القدس" احتل مكاناً بارزاً في المشروع، الذي تبنته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لتشييد جدار الفصل العنصري، في ظل الإصرار الصهيوني على اعتبار القدس "عاصمة أبدية لإسرائيل"، واستمرارها تجاهل الحقوق العربية في الأراضي المحتلة،

التـي أقرتها المنظـمات الدولية المعنية. يذكر أن المجلس الأمني الإسرائيلي المصغر، الذي شـكله شـارون، للتصـدي للهجـمات التفجيرية في القـدس، أقر خطة "غلاف القـدس"، التي قضت بإقامـة حزامـين أمنيين، يحيط أولهما بما يسـمى "القدس الكبرى"، ويمتد بمحاذاة المسـتوطنات الواقعة جنوب، وجنوب شرق القدس، ويشـمل هذا الحزام خنادق، ومناطق مراقبة، ومواقع عسـكرية إسرائيليـة. أما الحزام الأمنـي الثاني، فيمتد داخل مدينة القـدس، ويحول بين الأحياء اليهودية، والأحياء العربية.

فيـما يبدو طـول الحزام الأول، ظاهريّاً، حيث لا يتجاوز 11كـم، فإنه يصل، في حقيقة الأمر إلى 57كـم، نتيجة لكثرة تعرجاتـه، كما تلزم خطة "غلاف القدس" أهالي القدس الشرقية، الراغبين في العبور إلى القدس الغربية، بالمرور عبر بوابات أمنية إلكترونية، توضع لهذا الغرض.

قـوات الاحتـلال بدأت العمـل في بناء جدار الفصـل العنصري حول القـدس في تموز 2003، حيث بدأت العمل في مقطعين من شمال وجنوب القدس، ابتداء من جنوب بيتونيا غرباً وحتى مخيـم قلنديـا شرقـاً، وأما المقطع الجنوبي فهو مـن مدخل مدينة بيت لحم غربـاً وحتى بلدة بيت سـاحور شرقاً. وفي أيلول من العام نفسـه، قامت إسرائيل بتحديد مسار الجدار في باقي المواقع المحيطـة بالقـدس، حيث بدأت في الطـرف الشرقي من بلدة بيت سـاحور جنوباً حتى الطرف الشرقي لبلدة العيزرية شـمالاً، ومن الطرف الجنوبي لقرية عناتا وحتى مخيم قلنديا شـمالاً، وتم الانتهاء من العمل في محيط القرى الشمالية والغربية وهي (بير نبالا، الجويدة، الجيب، بيت حنينا البلد، والنبي صموئيل).

هـذا الجـدار يتكون من أسـوار إسـمنت مسـلح، وحواجز ومعابـر ونقاط تفتيـش إلكترونية، وطرق، وأسـلاك شـائكة، وسـياجات كهربائيـة، وهو يمتد عـلى طوله القائـم 8كم، وعرض 100م، وبارتفاع 8 أمتار، ويوجد على الجدار أكثر من 10 معابر تتحكم في دخول الفلسـطينيين إلى القدس، والمعابر هي (بيتونيا، عطاروت، قلنديا، رأس أبو سبيتان، جيلو، العيزرية، الولجة، عناتا، حزما، والمزموريا في منطقة بيت لحم).

أحد الأهداف من تشـييد الجدار يتمثل في توسـيع حدود بلدية القدس المحتلة، للسـيطرة على 18 بالمئة من مسـاحة الضفة، وإكمال الطوق الاسـتيطاني حول المدينـة، كما تتضمن الخطة إقامة مسـتوطنة جديدة على أراضي قرية الولجة "تضم أكثر من 13 ألف وحدة سـكنية"، على مساحة ألفي دونم، تفصل القدس المحتلة، تماماً، عن محيطها.

الجـدار حول القدس المحتلة لم تكن غايته أمنية، بل لتفريغ القدس من أصحابها، والاسـتيلاء

على أراضيهم ومساكنهم. ففي كلمة ألقاها "ياكير سيغيف" المسؤول عن ملف شرقي القدس في بلدية الاحتلال، أثناء اجتماعه بشبيبة حزب العمل الإسرائيلي، صرح وبكل وضوح بأن الجدار كانت له غايات سياسية وديمغرافية، وأنه نجح في طرد أكثر من 50 ألف مقدسي من حملة الهويات الزرقاء (وفق ما جاء قي تقرير مركز أبحاث الأراضي السابق ذكره).

תכנית אלון

رابعاً: الجدار وخطة ألون

طرح موضوع القدس الكبرى لأول مرة في شهر أيلول من عام 1967 من قبل وزير التعليم الإسرائيلي حينها "يغيئال ألون" الذي طرح خطة حل شاملة مع العرب سميت بخطة ألون. وفيما يتعلق بمدينة القدس الشرقية تحدثت الخطة عن القدس الموحدة بشقيها الشرقي والغربي تحت السيادة الإسرائيلية ومدّ تدريجي للسيادة الإسرائيلية على برية القدس الممتدة حتى مداخل مدينة أريحا ومنحدرات البحر الميت حتى منطقة مستعمرات غوش عتصيون في منطقة بيت لحم في الجنوب وجبال رام الله والبيرة في الشمال.

كتاب خطة ألون والذي يأتي بتفاصيل المخطط، وقد ألّف هذا الكتاب ضابط الاستخبارات الإسرائيلي والدبلوماسي "يروحام كوهين" وقامت بنشره دار هاكيبوتس همؤحد عام 1973

Jenin
Tulkarm
Kalkiya
Nablus
Jordan River
Mediterranean Sea
Ramallah
Jericho
Jordan
Jerusalem
Israel
Bethlehem
Ma'ale Adummim
Gush Etzion
Dead Sea
Hebron
Kiryat Arba
Gaza
Egypt
The Allon Plan
areas to be returned to Jordan
areas to be annexed to Israel
principal Arab towns to Jordan
link road with free access
Israeli settlements in 1970 to be annexed to Israel
Israeli settlements built in two decades after inital Allon Plan

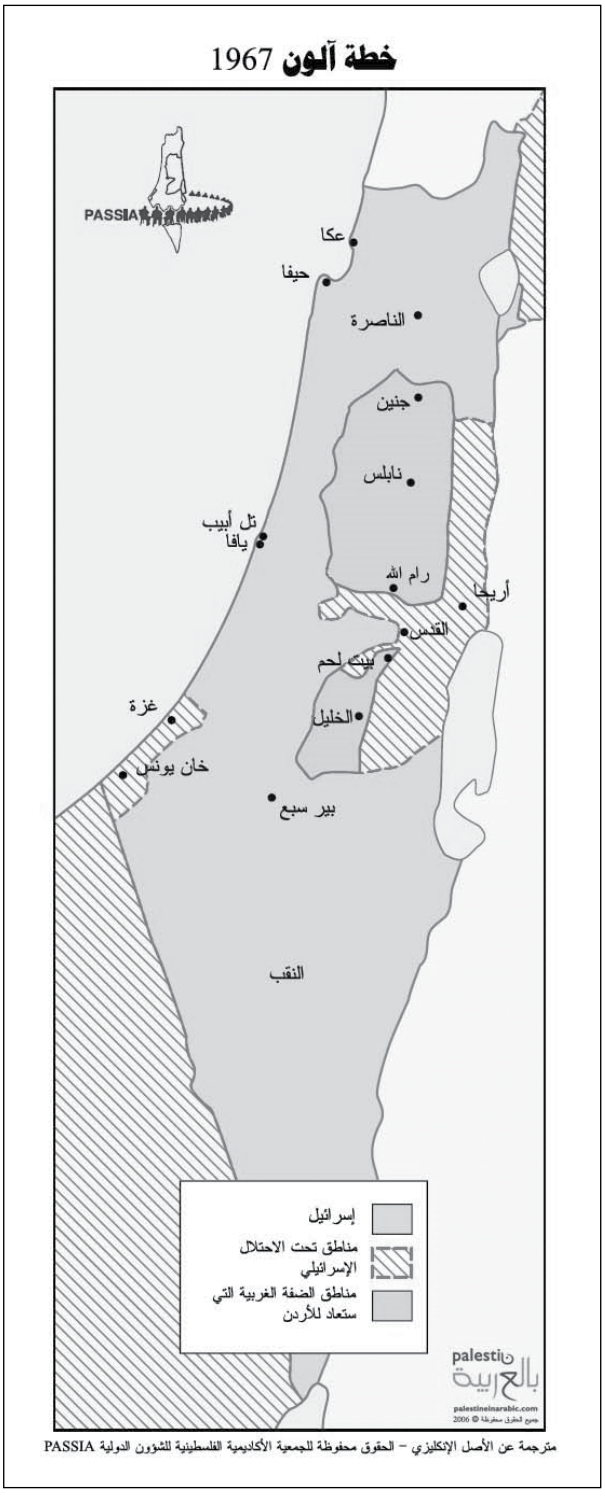

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA

وجـاء في الكتـاب أنـه وبُعيد حرب 1967، باشر حـزب العمل عمليات البناء الاسـتيطاني في الأراضي المحتلـة؛ انطلاقاً من كونها منطقة أمنيـة من الدرجة الأولى، إضافة لما تحويه من مسـاحات هائلـة للزراعة، ومصادر الميـاه الجوفية، وقد بدأت عمليات الاسـتيطان على يد سلاح (الـ ناحل הנח"ל) (נוער חלוצי לוחם نوعار حلوتس لوحيم) وتعني "شبيبة الطليعة المقاتلة"، إذ بنيت العديد من المواقع الاسـتيطانية التي سـميت باسـم (ناحل)، وذلك على طول خط الهدنة ومناطق الغور.

ومـا لبثـت هـذه العمليـة أن تحولـت إلى سياسـة ذات مخطط عرف باسـم (مـشروع ألون) الاسـتيطاني، الـذي أعده (يغال ألـون)، وزير العـدل الإسرائيلي في حينه؛ وذلـك بناء على إسـتراتيجية تضييـق مجال الخيارات المتاحة للحل (التسـوية)، بشـأن السـيادة على الأرض المحتلة، عبر تطبيق الأمر الواقع بالاسـتيلاء على الأرض وتنفيذ عملية اسـتيطانية واسـعة، عـلى طـول غور الأردن، مـن جنوب غور بيسـان، وحتى جنـوب صحـراء الخليل، بطول 115كم وعرض 20كم. وهي المنطقة التي يسـتعد نتنياهو لضمها بصورة رسـمية كما أعلن عدد المرات عن التزامه بذلك خلال النصف النهائي من العام 2019 باسـتصدار الاعتراف الأميركي بهذا الضم لمنطقة الأغوار.

وفي ضوء هذا المخطط، بني في عهد حزب العمل وحتى عام 1977م، 34 مسـتوطنة، (منها 12 في مدينة القدس)، وكانت مسـتوطنة كفار عتصيون هي الأولى التي بنيت سنة 1967م، ثم كريات أربع سـنة 1968م، مما يدلل على أن الاسـتيطان كان يتجاوز حتى مشروع ألون، والمفهوم الأمني الإسـتراتيجي نحو اسـتيطان متنـوع الأهداف في أماكـن ومواقع في محيط القدس وبيت لحم والخليل، وكذلك على طول الخط الأخضر.

وقد قال ألون نفسه عن مشروعه الاستيطاني في صحيفة (دافار) بتاريخ 17/ 2/ 1974:

"لقـد أقيمـت المسـتعمرات الإسرائيليـة في ضـوء الأهمية الإسـتراتيجية لمتطلبـات الأمن، وكحافز للنضال السياسي من أجل حدود آمنة".

ولتحقيـق مشروعه عملياً، دعا إلى تجنب ضم مناطق بها كثافة سـكانية فلسـطينية، قائلاً إنه في المناطـق المذكورة بخطته يجب إقامة مسـتعمرات مدنية وريفية وقواعد عسـكرية دائمة،

بأسرع وقت ممكن، وفق متطلبات الأمن، ويشمل ذلك شرقي القدس وبلدتها القديمة.

وفي نهاية عام 1994 وضع الجنرال إيلان بيران قائد ما يسمى بالمنطقة الوسطى ورئيس إدارة الاتفاق المرحلي في نفس القيادة التابعة للجيش الإسرائيلي خطة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية التي تضمنت إقامة القدس الكبرى التي تضم معاليه أدوميم وغفعات زئيف وغوش عتصيون، والسيطرة على كل محاور الطرق المؤدية إليها مثل شارع 45 الذي يتعمق في أراضي بلدة بيتونيا ويصل لعين عريك، وهو يبعد 3 4- كم عن شارع 443 وشارع 60 في الجنوب الموصل للقدس من غوش عتصيون وشارع 80 (شارع ألون). وسميت تلك الخطة بخطة حاضن القدس.

وبناء على المخططات المذكورة بني الجدار الفاصل في مدينة القدس مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة.

أهداف إسرائيل في القدس: الضم والتهويد بطمس المعالم وإلغاء الهوية العربية لتكون عاصمة إسرائيل بخطوات هي: -

1. عزل وفصل القدس الشرقية عن بقية أراضي الضفة الغربية وإقامة القدس الكبرى.

2. تهجير وتفريغ القدس الشرقية من السكان العرب وترحيلهم إلى الضفة الغربية أو إلى أي مكان آخر.

3. في حال عدم تمكنها من تهجير العرب، فعلى الأقل حشرهم في أحياء صغيرة محاطة بالمستوطنات والجدران والشوارع، وتكون غير قابلة للنمو والتطور السكاني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

4. خلق حقائق على الأرض مثل إقامة مستوطنات ومناطق صناعية وسياحية يهودية ودعم هجرة اليهود إلى المدينة وضواحيها بهدف إيجاد أغلبية يهودية في القدس الشرقية.

5. المحافظة على سيادة إسرائيل على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية نظراً لما تدعيه من حقوقها في الحرم القدسي الشريف وفي غيره من الأماكن، ومنع الوصول إليها.

ولإتمام هذه المخططات، قامت إسرائيل بالتلاعب في القوانين وأدخل الكنيست تعديلات على قانون "ترتيب السلطة والقانون" الصادر في 26/ 7/ 1948 يخوّل بموجبه الحكومة بضم أي مساحة من "أرض إسرائيل السابقة" إلى حدود دولتها. ووفق ذلك نشرت سكرتارية الحكومة في 28/ 6/ 1967 أمراً تضم بموجبه البلدة القديمة في القدس ومساحات واسعة أخرى (لم تذكر مساحتها) من جميع المناطق. خاصة من الشمال والجنوب إلى دولة إسرائيل. وبالإضافة إلى القانون المذكور، ألغت الحكومة الإسرائيلية البلدية الأردنية والمؤسسات الأردنية الأخرى الموجودة في القدس الشرقية، وحولتها إلى بلدية موحدة – بهذه الطريقة تم ضم 80 ألف دونم إلى حدود مدينة القدس منها ستة آلاف دونم مساحة البلدية الأردنية، أي ما يعادل أكثر من 1,5 من مساحة الضفة الغربية.

وفي عام 1981 سنّ الكنيست الإسرائيلي قانوناً جديداً سمّاه "القدس عاصمة إسرائيل"، أكد فيه على القوانين السابقة. لكن ميزة هذا القانون هو باعتباره قانوناً أساسيّاً، أي لا يتغير إلا بقانون من هذا النوع. وتحدث القانون عن نقل الكنيست ومحكمة العدل العليا ومقر رئيس الدولة إلى القدس.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت محكمة العدل الإسرائيلية قراراً في عام 1988 اعتبرت فيه سكان القدس الشرقية سكاناً دائمين وليسوا مواطنين، لا يحق لهم الحصول على كل الامتيازات التي يحصل عليها اليهودي في المدينة، وعلى الصعيد نفسه، صدر عن الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة أوامر عسكرية تلغى بموجبها القوانين الأردنية أو تعدلها من أجل استكمال السيطرة على أراضي الفلسطينيين وتهجيرهم بما في ذلك القدس الشرقية ومحيطها، وبلغ مجموع هذه الأوامر (الجديدة والمعدلة) أكثر من 1500 أمر عسكري شملت مختلف مناحي حياة الفلسطينيين.

وبعد بناء جدار الفصل العنصري، اتخذت الحكومة الإسرائيلية عام 2004 قراراً سريّاً – افتضح أمره فيما بعد بتطبيق قانون "الغائب حتى لو كان موجودا" على أراضي الفلسطينيين المصادرة نتيجة الجدار. وتوالت عملية شرعنة الواقع القسري الإسرائيلي في القدس وصولاً إلى قانون القومية والاعتراف الأميركي بالقدس

عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، الأمر الذي تم تناوله في أعداد سابقة من المقدسية.

وفي إطار هذه القوانين وغيرها، بدأت الأجهزة التنفيذية في إسرائيل مثل بلدية القدس والحكم العسكري ووزارة العمل والتأمين الوطني بسن القوانين الفرعية وتطبيقها على الأرض بهدف إفراغ المدينة من سكانها العرب وإحلال المستعمرين اليهود مكانهم، ونتيجة لهذه القوانين والأوامر، بدأت المؤسسات التنفيذية في إسرائيل مثل التأمين الوطني وبلدية القدس والجيش الإسرائيلي وغيرها بممارسة شتى أنواع التضييق على السكان الفلسطينيين العرب بهدف إخلائهم من المدينة وخلق وقائع ذات طابع يهودي فيها. ومن هذه الممارسات فرض ضرائب متنوعة وباهظة على السكان الفلسطينيين، وعدم وضع مخططات هيكلية للمناطق العربية في القدس والامتناع عن بناء بنية تحتية تسهم في تطوير المناطق العربية من الناحيتين العمرانية والاقتصادية والخدماتية، وفرض رسوم بناء باهظة.

وبهدف منع عودة المقدسيين الذين أجبروا على ترك مدينة القدس بفعل الإجراءات الإسرائيلية، سنّت دولة إسرائيل عدة قوانين وعدلت غيرها مثل قانون "الدخول إلى إسرائيل" وتعديلاته، وقانون "إثبات الحياة في القدس" بهدف سحب هويات المقدسيين التي بلغت حتى هذا اليوم أكثر من سبعة آلاف مواطن مقدسي. وقد أجبرت إجراءاتها المختلفة أكثر من 50 – 80 ألف مقدسي على السكن خارجها كمقدمة لسحب هوياتهم التي تثبت سكنهم داخل المدينة.

ولم تكتف إسرائيل بعمل الجهاز القضائي والتنفيذي في القدس، بل أسست شركات مثل شركة تطوير القدس وجمعيات مثل جمعية إلعاد وعطيرت كوهنيم بهدف السيطرة على ما يسمى بالممتلكات اليهودية في القدس العربية وشراء العقارات العربية فيها مستخدمة في ذلك كل الوسائل غير القانونية وغير الشرعية من غش وخداع وتزوير للمصادرة بعناوين "شراء" المباني السكنية داخل أحياء البلدة القديمة وخارجها وحولتها إلى مدارس دينية أو كنس، أو مبان للسكن.

خامساً: الأحياء المقدسية المكتظة خلف الجدار

جدار الفصل العنصري يحوّل الأحياء المقدسية إلى منطقة عشوائية

وهي الأحياء المكتظة بالسكان ذات الكثافة السكنية المرتفعة التي لا ترغب سلطة الاحتلال بضمها وقامت بسلخها عن مركز المدينة بهدف تهجير سكانها قبل إعادة إلحاقها بالمدينة، وأصبح سكان هذه الأحياء خلف الجدار يعيشون حياة البؤس الحقيقي نتاج سياسة إسرائيلية ممنهجة تستهدف وجود هؤلاء المواطنين المقيمين بمنازلهم وأحيائهم بغية اقتلاعهم وتهجيرهم، فهم خارج نطاق الجدار وخارج نطاق المسؤولية الإسرائيلية، وهم في الوقت نفسه **خارج نطاق المسؤولية الفلسطينية في الإطار الوظيفي والخدماتي والنظام العام، حيث يخضعون للمسؤولية الأمنية الإسرائيلية ويحملون بطاقات الهوية الإسرائيلية لتظهر بصورة شديدة الوضوح أكثر صور العنصرية والتمييز العنصري بشاعة وقسوة. وفيما يلي شهادة إسرائيلية حول ذلك البؤس الذي تعيشه تلك الأحياء بتقرير رسمي لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، نقتبس من التقرير الآتي:**

"بعد مرور عقد على تشييد جدار الفصل العنصري في القدس، تحولت الأحياء الفلسطينية

في القدس إلى منطقة عشوائية، وعُزل ثلث السكان الفلسطينيين، ويقدر عددهم بـ120 ألفاً، عن مركز حياتهم في القدس، وباتوا يعانون من حياةٍ قوامها الإهمال المخزي.

شيّد جدار الفصل في القدس، بعد أن التزمت الحكومة الإسرائيلية وأصدرت قرارات حكومية، تعهدت من خلالها باستمرار سير الحياة السويّ لدى سكّان الأحياء المقدسيّة الذين ظلّوا وراء الجدار، إلى جانب الحفاظ على نسيج الحياة المشترك لمجمل السكان الفلسطينيّين عبر جهتي الجدار، من ضمن ذلك القرار الحكوميّ رقم 3783 والذي اتخذ في تموز 2005. وقد فرض هذا القرار مسؤوليّة تحضير الجاهزيّة الخاصّة على بلديّة القدس والوزارات المختلفة".

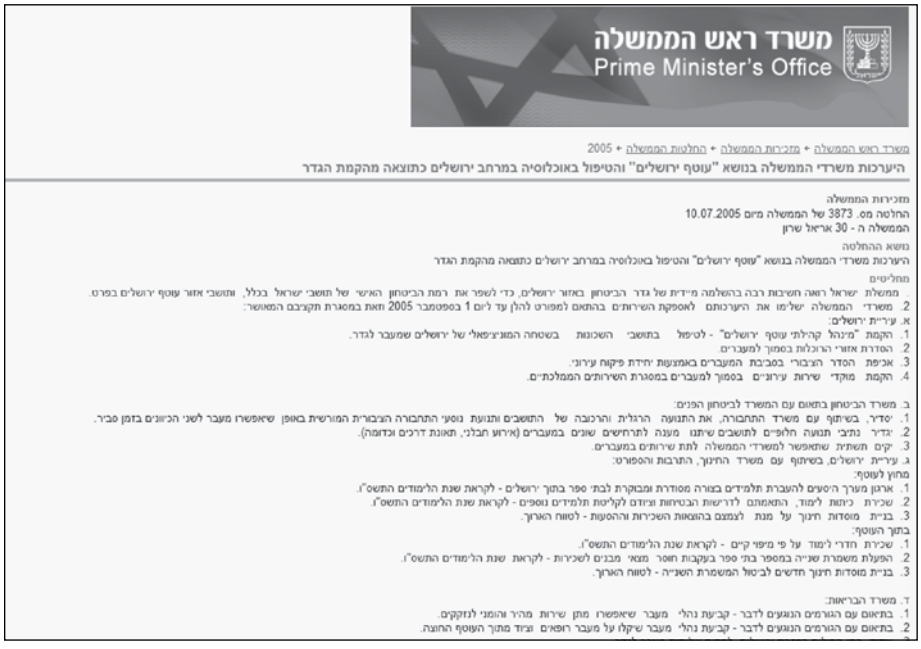

משרד ראש הממשלה
Prime Minister's Office

משרד ראש הממשלה ← מזכירות הממשלה ← החלטות הממשלה ← 2005

היערכות משרדי הממשלה בנושא "עוטף ירושלים" והטיפול באוכלוסיה במרחב ירושלים כתוצאה מהקמת הגדר

מזכירות הממשלה
החלטה מס. 3873 של הממשלה מיום 10.07.2005
הממשלה ה - 30 אריאל שרון

נושא ההחלטה
היערכות משרדי הממשלה בנושא "עוטף ירושלים" והטיפול באוכלוסיה במרחב ירושלים כתוצאה מהקמת הגדר

מחליטים
ממשלת ישראל רואה חשיבות רבה בהשלמה מיידית של גדר הביטחון באזור ירושלים, כדי לשפר את רמת הביטחון האישי של תושבי ישראל בכלל, ותושבי אזור עוטף ירושלים בפרט.
2. משרדי הממשלה שלהלן את היערכותם לאספקת השירותים בהתאם למפורט להלן עד ליום 1 בספטמבר 2005 וזאת במסגרת תקציבם המאושר:
א. עיריית ירושלים:
1. הקמת "מינהל קהילתי עוטף ירושלים" - לטיפול בתושבי השכונות בשטחה המוניציפאלי של ירושלים שמעבר לגדר.
2. הסדרת אזורי הרוכלות בסמוך למעברים.
3. אכיפת הסדר הציבורי בסביבת המעברים באמצעות יחידת פיקוח עירוני.
4. הקמת מוקדי שירות עירוניים בסמוך למעברים במסגרת השירותים הממלכתיים.

ב. משרד הביטחון בתאום עם המשרד לביטחון הפנים:
1. יסדיר, בשיתוף עם משרד התחבורה, את התנועה הרגלית והרכובה של התושבים ותנועת נוסעי התחבורה הציבורית המורשית באופן שיאפשרו מעבר לשני הכיוונים בזמן סביר.
2. יגדיר נתיבי תנועה חלופיים לתושבים שיתנו מענה לתרחישים שונים במעברים (אירוע חבלני, תאונת דרכים וכדומה).
3. יקים תשתית שתאפשר למשרדי הממשלה לתת שירותים במעברים.
ג. עיריית ירושלים, בשיתוף עם משרד החינוך, התרבות והספורט:
מחוץ לעוטף:
1. ארגון מערך היסעים להעברת תלמידים בצורה מסודרת ומבוקרת לבתי ספר בתוך ירושלים - לקראת שנת הלימודים התשס"ו.
2. שכירת כיתות לימוד, התאמתם לדרישות הבטיחות וציודם לקליטת תלמידים נוספים - לקראת שנת הלימודים התשס"ו.
3. בניית מוסדות חינוך על מנת לצמצם בהתאמות השכירות וההסעות - לטווה הארוך.
בתוך העוטף:
1. שכירת חדרי לימוד על פי מיפוי קיים - לקראת שנת הלימודים התשס"ו.
2. הפעלת משמרת שנייה במספר בתי ספר בעקבות חוסר מבנים לשכירות - לקראת שנת הלימודים התשס"ו.
3. בניית מוסדות חינוך חדשים לביטול המשמרת השנייה - לטווה הארוך.

ד. משרד הבריאות:
1. בתיאום עם הגורמים הנוגעים לדבר - קביעת נהלי מעבר שיאפשרו מתן שירות מהיר והומני לנזקקים.
2. בתיאום עם הגורמים הנוגעים לדבר - קביעת נהלי מעבר שיקלו על מעבר רופאים וציוד מתוך העוטף החוצה.

القرار الحكوميّ رقم 3783

شدد التقرير على أنّ تشييد الجدار لا يعني المسّ بحقوق سكّان الأحياء الذين يعيشون في المنطقة التي احتلتها إسرائيل عام 1967، ويحملون بطاقات هويّة إسرائيلية، مستنداً على الإدراك بأنّ من واجب إسرائيل، منذ لحظة فرض سيادتها على أحياء القدس الشرقيّة بعد احتلالها، الحفاظ أيضاً على مجمل الحقوق المكفولة لكلّ ساكن/ ة وفقاً للقانونيْن الإسرائيليّ والدوليّ.

رفضت المحكمة العليا الالتماسات التي قدمت ضد الجدار بعد أن استندت إلى الفرضية القائلة بأن انتهاك الحقوق الأساسيّة الناجم عن تشييد الجدار هو تناسبيّ ومعقول، بما يخضع لوجود التزامات الدولة. كما أكدت قرارات الحُكم وبشكل جليّ وواضح على أنّ **شرعيّة تشييد الجدار كانت مشروطة** لتطبيق جاهزيّة البلدية والوزارات ذات الصلة، كما التزمت الدولة.

إلا أن سياسة الحكومة الإسرائيلية في العقد الأخير وظروف الحياة الصعبة في الأحياء تشكل انتهاكاً منهجيّاً ومتواصلاً لالتزاماتها وتُلحق انتهاكاً جسيماً بسلسلة طويلة من الحقوق الأساسيّة الخاصة بآلاف السكّان، منها الحقّ بالكرامة والصّحة والتربية وحريّة الحركة وغيرها.

مع مرور عقد على اتخاذ قرار الحكومة ومصادقة المحكمة العليا على مسار الجدار، أرسلت **جمعية حقوق المواطن رسالة مفصلة حمّلت الحكومة الإسرائيلية مسؤولية الوضع الذي آلت إليه الأحياء المقدسية**، وطالبتها بتنفيذ الوعود التي قطعت، وذلك عبر خطة طارئة يقوم بالإشراف على عملها طاقم وزاري، وتقوم بتنفيذها خلال فترة زمنية معقولة.

وجاء في الرسالة، أن الجدار أدّى إلى فصل عشرات آلاف السكّان عن مركز حياتهم المدنيّ الذي ينتمون إليه. وخلقت الحواجز في القدس قيوداً ثابتة على حريّة الحركة لدى السكّان، باسم الحفاظ على ما يسمى "أمن دولة إسرائيل"، وأصبحت أيّ مغادرة للأحياء تلزم السكان بفحص أمنيّ وساعات انتظار طويلة.

كما ذكرت أنه إضافة إلى الازدحامات، يحول وجود "نقطة اختناق" صوب الحواجز ومنها دون إمكانيّة الوصول بسرعة لتلقي خدمات الطوارئ، مثل سيّارات الإسعاف وسيّارات المطافئ، **ما يُعرّض السكّان لخطر على الحياة.**

لقد أثر الجدار بصورة خطيرة في مختلف مناحي حياة الناس بهذه الأحياء ومجمل حقوقهم الإنسانية الأساسية، ومنها حقهم في التعليم. وصولاً إلى وجود مدرسة في مبنى مستأجر خصص بالسابق لاستخدام الحيوانات!

وتطرقت الرسالة بإسهاب إلى تعهدات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالتعليم، إذ فصّلت

المادة / ج/ من قرار الحكومة ثلاث خطوات مدمجة من أجل ضمان الحقّ بالتعليم ما وراء الجدار: بناء مؤسّسات تربويّة جديدة، واستئجار غرف دراسيّة إضافيّة، وتشغيل منظومة سفريّات للطلّاب. إلّا أنّ غالبيّة هذه الالتزامات لم تُنفّذ في العقد المنصرم. ويعاني الطلاب نقصاً في المدارس وغرفاً دراسيّة مكتظّة وغير سويّة، وسفريات تستغرق منهم الوقت الطويل.

توجد في الأحياء الواقعة خلف الجدار شماليّ القدس أربع مدارس ابتدائيّة رسميّة فقط (منها اثنتان تشملان عدداً قليلاً من الغرف الدراسيّة للمرحلة الإعداديّة)، والتي تشمل مجتمعة 88 غرفة دراسيّة. إضافة إليها ثمة خمس غرف روضات رسميّة. ولا توجد في هذه الأحياء ولو مدرسة ثانويّة رسمية واحدة. ولذلك، يدرس في الجهاز التربويّ الرسميّ الواقع خلف الجدار ما مجموعه 2,453 طالباً فقط. فيما تقوم المدارس غير البلديّة الرسمية بسدّ النواقص الموجودة، وهي مدارس تُقام بمبادرة السكّان والجمعيّات الخاصّة، وتُجبى فيها أقساط دراسيّة يمكن أن تبلغ آلاف الشواقل سنوياً. وتوجد في هذه الأحياء 462 غرفة دراسيّة في المدارس التي تتمتع بمكانة معترف بها غير رسميّة، إلى جانب 125 غرفة دراسيّة في مدارس خاصّة. ينتج أنّ **13 بالمئة فقط من الغرف الدراسيّة** في هذه الأحياء تتبع التعليم الرسميّ.

تكمن مشكلة أخرى في أنّ غالبيّة الغرف التدريسيّة الرسميّة الواقعة خلف الجدار هي غرف لا توافي المعايير وغير سليمة، تقع في **مبانٍ مستأجرة خصّصت بالسابق للسكن** (كفر عقب) أو **لاستخدام الحيوانات** (مدرسة شعفاط للبنين ج). لذلك، وباستثناء الغرف التدريسيّة الناقصة، ثمة حاجة مُلحّة جدّاً لبناء غرف تدريسيّة سويّة وسليمة تستبدل بهذه الغرف.

كما أثر الجدار على الحق في الصحة، وصولاً إلى درجة وجود توجيهات غير رسمية بمنع سيارات الإسعاف من دخول الأحياء

حيث تؤدّي آلية خدمات الصحّة السيئة جدًّا إلى تشكيل الخطر على حياة السكّان، وهي تنتهك حقّهم بالصحّة وسلامة الجسد.

ففي الأحياء التي تقع خلف الجدار **لا يوجد مشفًى أو مركز لخدمات الطوارئ الطبيّة،**

باستثناء مشفى للإنجاب يقع في منطقة كفر عقب.

وأثر الجدار على البُنى التحتيّة الأساسيّة لدرجة احتمال حقيقي لوقوع كارثة إنسانية

لقد كانت البنى التحتيّة في الأحياء خلف الجدار، مثل منظومات المياه والشوارع، في وضع سيئ قبل تشييد الجدار، ومن وقتها بدأت هذه البُنى بالانهيار، فيما يزداد عدد السكّان الذين ينتفعون بها يوماً بعد يوم. **ويؤدّي غياب بنًى تحتيّة وخدمات حيويّة في هذه الأحياء إلى إلحاق ضرر بيئيّ – صحّيّ جسيم ومتواصل.**

أخيراً، يقول أمنون رامون، الباحث بمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية وأستاذ العلوم الدينية بالجامعة العبرية:

"إن نهج سياسات حكومات إسرائيل تجاه القدس منذ عام 67 خلق واقعاً عصيّاً على الحل السياسي على المديين القصير والطويل. وإن إسرائيل لم تنجح ولم تفشل في ضم القدس بعد حرب 67، موضحاً أنه منذ عام 67 عملت إسرائيل سريعاً على بناء 13 حيّاً يهوديّاً كبيراً خلف الخط الأخضر بالقدس، منها "رمات أشكول"، "جفعات تسرفتيت"، "غيلو"، "رموت"، بسغات زئيف"، "هار حوما"، "رمات شلومو"، وغيرها، وترى إسرائيل أنها حققت نجاحاً بذلك في ضم القدس، حيث يشكل السكان اليهود في القدس جزءاً مهمّاً من إجمالي السكان هناك، في حين عملت إسرائيل على عرقلة بناء الأحياء الفلسطينية، فلم يبن إلا ثلاثة أحياء فلسطينية صغيرة، وهي أحياء غير مرخصة ومخالفة للقانون. أما بالنسبة للفلسطينيين في شرقي القدس فهم ليسوا مواطنين إسرائيليين، بل هم مقيمون دائمون، يحصل كل منهم على بطاقة هوية زرقاء، وتأمين وطني، وتأمين صحي، ويدفع الضرائب، لكنه لا يحصل على جواز سفر إسرائيلي، وممنوعون من التصويت للكنيست، ورغم أنه يحق لهم التصويت في الانتخابات البلدية، إلا أنهم لا يفعلون. فكيف نجح الضم"؟؟

"انتهى الاقتباس من التقرير"

ومن نماذج سياسة التطهير العرقي في مدينة القدس ومحيطها التي يمارسها الاحتلال، نشير إلى آخر هذه الجرائم المتمثلة بجريمة "وادي الحمص"، حيث سلمت أهالي حي وادي الحمص قرارات هدم البنايات السكنية، وإلا ستقوم آلياتها بتنفيذ قرارات الهدم وستفرض

على أصحابها تكاليف الهدم، وذلك بعد مصادقة المحكمة الإسرائيلية العليا على قرار يقضي بهدم (16) بناية سكنية تضم 100 شقة سكنية، علماً أن معظم المنشآت مصنفة ضمن الاتفاقيات "كمناطق التابعة للسلطة الفلسطينية" إلا أن قوات الاحتلال تدعي أن الهدم لأسباب ودواعٍ أمنية، حيث يمنع البناء لمساحة (250) متراً في محيط جدار الضم والتوسع العنصري الذي بدأت إسرائيل بناءه بعد عام 2002، والذي هو عبارة عن شارع محاط بالأسلاك الشائكة والمجسات.

ويتهدد وادي الحمص خطر التهجير. ففي عام 2005 وتحديداً منذ أن بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ببناء جدار الضم والتوسع العنصري في منطقتي القدس وبيت لحم، بدأت معاناة أهالي حي وادي الحمص التابع لأراضي قرية صور باهر جنوب شرق مدينة القدس المحتلة في الظهور في منطقة تصل حدودها من صور باهر إلى دار صلاح وقريتي النعمان والخاص والعبيدية وبيت ساحور في محافظة بيت لحم. وأمام قرار الاحتلال يجد المواطنون الفلسطينيون أنفسهم مهددين بالنزوح والتهجير بسبب الإجراءات العسكرية التعسفية التي تنتهجها حكومة الاحتلال.

وتضم أراضي وادي الحمص ثلاثة أحياء هي: وادي حمص، ودير العامود، والمنطار. ومع الحاجة الملحة للتوسع العمراني لجأ عدد من سكان صور باهر إلى البناء في أراضيهم التي يملكون فيها أوراق الطابو، ولم يتمكنوا طبعاً من تلقي الخدمات من بلدية القدس التي رفضت متذرعة أنها أراضٍ تابعة لنفوذ السلطة الوطنية، وبالمقابل عزل الجدار المنطقة ومنع السلطة الوطنية من إيصال خدماتها إليها. وتكمن الخطورة في أنه إذا تمت عمليات الهدم هذه فإن الأمر سوف يشمل لاحقا المنطار ودير العامود.

وخلاصة الحديث أن الإجراءات الإسرائيلية وتتالي تنفيذ الخطط والمشاريع لضم القدس وتهويدها وتذويب هويتها ورغم كل صنوف الترهيب والإكراه والتشريد والتهجير لسكانها أصحاب المدينة، لم تفلح في اقتلاعهم وطمس هوية المدينة وتذويبها، رغم الواقع القسري المفروض المغلف بالأسرلة التي تعيد طرح الأسئلة، وفي مقدمتها: هل نجحت إسرائيل في تحقيق الضم للقدس حتى بعد بناء الجدار وعزلها عن محيطها العربي الفلسطيني؟.

ليأتي الجواب في المقام الأول من أبناء القدس، سواء كانوا أولئك المتشبثين بمدينتهم وأحيائها داخل الجدار رغم المعاناة، أو المتشبثين في البقاء بأحيائها خارج الجدار، وأيضاً رغم المعاناة وهي حكاية وموقف والتفاف فلسطين وشعبها حول مدينتهم وعاصمتهم رغم تداعيات الجدار في القدس وبالصورة الأكبر في الضفة الغربية عامة.

سادساً: أثر مسار الجدار في الضفة الغربية

بلغت مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر (حدود 67) حوالى 680 كم2 أي ما نسبته حوالى 00 , 12 بالمئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة، منها حوالى 454 كم2 أراضٍ زراعية ومراعي ومناطق مفتوحة، و117 كم2 مستغلة كمستوطنات وقواعد عسكرية و89 كم2 غابات، بالإضافة إلى 20 كم2 أراضٍ مبنية فلسطينية.

بلغ مجموع الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال لإقامة جدار الفصل العنصري والمنطقة العازلة لحماية الجدار، وإقامة وحماية المستوطنات حوالى (1865)كم، وهذه تشكل ما نسبته 33 بالمئة من مجموع مساحة الضفة الغربية المحتلة.

كما بلغت مساحة الأراضي المصادرة لأغراض إقامة الجدار (47921 دونماً) من الأراضي الأميرية، وهي موزعة على النحو الآتي: 22530 دونماً في منطقة شمال الضفة الغربية، 19107 دونمات في منطقة وسط الضفة الغربية، 6284 دونماً في منطقة جنوب الضفة، أما مساحة الأراضي المملوكة للأفراد أو العائلات التي تمت مصادرتها حسب المصادر الفلسطينية فقد بلغت 124323 دونماً تقع غالبيتها في منطقة القدس، أما مساحات الأراضي التي تم عزلها داخل الجدار وأصبح من الصعوبة الوصول إليها، فهي: أراض في شمال الضفة بمساحة 191336 دونماً، أراض في وسط الضفة بمساحة 66023 دونماً، أراض في منطقة جنوب الضفة 43763 دونماً، وهذه الأراضي ملكية خاصة للفلسطينيين.

عزل بناء جدار الفصل العنصري على أراضي الفلسطينيين (729) ألف دونم من أراضي الفلسطينيين ومعظمها مزروعة بالأشجار، وفصل المدن والقرى بعضها عن بعض، مما تسبب في تدهور الاقتصاد الفلسطيني، حيث تأثر النشاط الزراعي، وبالتالي الاقتصاد الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية المحتلة بشكل كبير، كما أن الجدار تسبب في الفصل بين

المجموعات السكنية المتجاورة، وبين السكان وأراضيهم، مما أدى إلى تزايد الصعوبات التي يواجهونها في كل مناحي الحياة، حيث إنه عطّل أي إمكانية لتطوير المجتمعات الفلسطينية بشكل مستدام، والتي تضررت بشكل خطير جراء بناء الجدار، وخاصة أن 85 بالمئة من مسار بناء الجدار يمر داخل الأراضي المحتلة وليس على الخط الأخضر، وعند اكتمال بنائه سيعزل ما يقارب 200كم من منطقة الأغوار التي تمثل سلة فلسطين للغذاء.

لقد بلغ مجموع التجمعات السكنية الفلسطينية المتضررة من جدار الضم والتوسع، سواء المعزول منها كليّاً أو جزئيّاً (189) تجمعاً فلسطينيّاً، منها (40) تجمعاً عزل عزلاً كاملاً عن محيطه –وذلك وفقاً لبيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بمنظمة التحرير الفلسطينية –، وبلغ عدد الفلسطينيين المعزولين بسبب الجدار حوالى (900 , 514) نسمة، منهم حوالى (665 , 65) نسمة عزلاً تاماً، وأدى بناء الجدار إلى منع التواصل مع العديد من هذه التجمعات إلا من خلال البوابات والحواجز العسكرية، وتجدر الإشارة إلى أن جدار الفصل العنصري يحرم الفلسطينيين من استغلال أكثر من ثلثي مساحة الضفة الغربية، حيثُ يمر الجدار بأراضي الضفة الغربية، مما يعني أنه سيؤثر على حياة 210,000 فلسطيني يسكنون 67 قرية ومدينة بالضفة الغربية، حيث إن هناك حوالى (11,700) فلسطيني، سيجدون أنفسهم سجناء في المنطقة ما بين الخط الأخضر (الأراضي المحتلة عام 1948) والجدار. وتجدر الإشارة إلى أن هناك جداراً آخر يشكل عمقاً للجدار العازل الفاصل سيخلق منطقة حزام أمني، الأمر الذي سيجعل 19 تجمعاً سكانيّاً يسكنها 128,500 فلسطيني محاصرةً في مناطق وبؤر معزولة.

فيما يؤدي بناء الجدار العازل إلى الفصل بين 36 تجمعاً سكانيّاً شرق الجدار يسكنها 72,200 فلسطيني وبين حقولهم وأرضهم الزراعية التي تقع غرب الجدار. ناهيك على أثره بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني، حيث إن القرى التي تعتمد على الزراعة ويمر الجدار بها أصبحت دون مصدر اقتصادي، وبذلك تفقد 50 بالمئة من الأراضي المروية، و12كم من شبكات الري تم تدميرها، بالإضافة إلى تجريف 7 , 5 بالمئة من الأراضي الزراعية المروية.

هذا بالإضافة إلى مصادرة الأراضي الزراعية وتجريفها وتقييد حرية حركة المواطنين، التي أدت إلى خسارة 6,500 وظيفة، وكذلك تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كانت هذه

المنطقة تنتج 22,000 طن من زيت الزيتون كل موسم، و50 طناً من الفاكهة، و1000,000 طن من الخضروات، كما ستمنع حوالى 10,000 من الماشية من الوصول إلى المراعي التي تقع غرب الجدار العازل.

كما يؤثر الجدار على مصادر المياه؛ حيث يسيطر الاحتلال على 50 بئراً من المياه خلف الجدار، كما ستفقد الضفة الغربية 200 مليون متر مكعب مياه من نهر الأردن، إذا تمت إقامة هذا الجدار في الجهة الشرقية.

فالمنطقة المعزولة خلف جدار الفصل العنصري تقع فوق الحوضين الجوفيين الغربي والشمال الشرقي، اللذين تقدر طاقتهما التصريفية بـ(507) ملايين متر مكعب سنوياً، أما المنطقة المعزولة الشرقية، فتقع بكاملها فوق الحوض الشرقي، ذي الطاقة التصريفية التي تقدر بنحو 172 مليون متر مكعب سنوياً. ويقدر عدد الآبار الجوفية في هاتين المنطقتين بـ165 بئراً، بِطاقة ضخّ تقدر بـ33 مليون متر مكعب بالسنة، أما بالنسبة لعدد الينابيع فيقدر بـ53 ينبوعاً بِطاقة تصريفية 22 مليون متر مكعب سنوياً.

كما خلّف الجدار آثاراً سلبية عميقة على العملية التعليمية في فلسطين، فقد حرم الكثير من الطلبة والمدرسين الوصول إلى مدارسهم، مما أربك العملية التعليمية في العديد من المدارس. وقد بيّنت نتائج مسحٍ أجراها المكتب الوطني لمقاومة الاستيطان والجدار أن هناك حوالى 3,4 بالمئة من الأفراد الفلسطينيين في التجمعات التي تأثرت بالجدار تركوا التعليم.

ويمتد تأثير الجدار ليمس الأماكن المقدسة والمعالم الحضارية والأثرية، أما تأثيره على الأماكن المقدسة، فقد أدى إلى تشويه وعزل كثير من الأماكن التاريخية، ذات المكانة الدينية المميزة، فحسب كتاب "جدار شارون" لمؤلفه الفرنسي ألان مينارغ أنه وفقاً لتعديلات خطة بناء الجدار، يمر الجدار عبر ممتلكات "رهبان آباء الآلام"، و"الراهبات البتانيين"، أما "دير الراهبات البنديكتيين"، الواقع على التلال المحيطة ببيت لحم، فقد قُطع عن المسيحيين العرب في مدينة المهد. ويكشف الكتاب عن أنه لأول مرة في تاريخ الكنيسة، تعزل مغارة المهد، في بيت لحم، عن كنيسة القيامة، بصورةٍ شبّهها رجال الدين بانقطاع الحياة عن المسيح.

وبالنسبة للمسلمين، فتضاعفت المعاناة، حيث كانت إسرائيل، حتى قبل إقامة الجدار، تفرض شروطاً مجحفة، للصلاة في المسجد الأقصى، وبإنشاء الجدار، صار مجرد الانتقال من ضواحي القدس الغربية، إلى عمق المدينة، أمراً شاقاً، يتطلب استخراج موافقات أمنية عدة. أما بخصوص الآثار الاجتماعية للجدار، فهي واضحة ومؤلمة، إذ تعزل العائلة الواحدة، وتعوق التواصل الاجتماعي، كما تعرض حياة الفلسطينيين للخطر، حيث يفصل الجدار، بين المناطق السكنية في المدن والضواحي العربية، وبين المشافي.

إلى جانب ذلك؛ هناك آثار أخرى ترتبت على بناء الجدار بالقدس، وضواحيها وهي: الاستيلاء على الآثار الفلسطينية، في محاولة طمس تاريخ الشعب الفلسطيني، وارتباطه بأرضه، على مرّ العصور، فخلال المرحلة الأولى من بناء الجدار، تم فرض الحظر على 60 موقعاً أثريّاً ضخماً، ومع امتداد الجدار باتجاه الجنوب الغربي، ضمت إسرائيل 230 موقعاً أثريّاً مهمّاً، إضافة إلى 1750 موقعاً تراثيّاً، فضلاً عن الاستيلاء على الغابات، وتدمير البيئة، حيث إن التجريف، والحصار، هدد بالقضاء على أشجار السنديان، والسريس، والبلوط، عدا عن أنه دمّر 62 بالمئة من مساحة الغابات الفلسطينية.

وتم الكشف في 28/ 4/ 2014 عن إقرار الحكومة الإسرائيلية لخطة الاستيلاء على (28) ألف دونم كأراضي دولة للبناء في (40) مستوطنة، (13) ألف دونم تم الاستيلاء عليها غرب جدار الفصل العنصري، والباقي شرق الجدار، وذلك من أجل خلق تواصل بين المستوطنات وداخل 48.

فيما أقامت سلطات الاحتلال (107) مستوطنات في منطقة العزل الغربية (المنطقة الواقعة بين جدار الفصل العنصري وبين الخط الأخضر) وشرق منطقة العزل الغربية (38) مستوطنة، كما أقامت شبكة من الطرق الالتفافية التي تخضع لسيطرة جيش الاحتلال ويستخدمها المستوطنون فقط، ويبلغ طولها حوالى (810)كم، ولشقّها صادرت سلطات الاحتلال (120)كم من أراضي المواطنين حوالى 120كم، 1 , 2 بالمئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة.

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلية قد قامت بشق أكبر وأطول شارع استيطاني في الضفة الغربية المحتلة، سيربط المدن داخل الخط الأخضر بالمستوطنات المقامة على أراضي الضفة

الغربية المحتلة، وذلك من خلال إقامة شارع رقم (9) بطول 183كم، وسيمتد من منطقة الساحل قرب مدينة الخضيرة، ومن شمال الضفة الغربية من قرى جيت وباقة الغربية، حيث سيصادر 700 دونم من أراضي المواطنين، ومن ثم يمتد حتى جنين ومنطقة الأغوار حتى الحدود الأردنية الفلسطينية، وسيصادر (20) ألف دونم من أراضي المواطنين، وانتهى العمل به عام 2014.

وتهدف سلطات الاحتلال من إقامة هذا الشارع الاستيطاني، والذي سيخترق شمال الضفة الغربية بالكامل حتى منطقة الأغوار، إلى القضاء على كل الحلول السلمية من خلال الاستيلاء على الضفة الغربية بربطها بشبكة خطوط للطرق. ومن نماذج الخنق والعزل التي نفذت بمسار الجدار نورد مثالاً في الشمال بمنطقة جنين وآخر في الجنوب بمنطقة بيت لحم:

في بيت لحم: واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 30/ 4/ 2017، بناء جدار الفصل العنصري حول قرية الولجة، جنوبي القدس، والذي سيحيط القرية من كل الجهات ويعزلها عن أراضيها وعن القدس. وحسبما نشرته صحيفة "هآرتس" بذات التاريخ، فإن المخطط الإسرائيلي سيحيط بقرية الولجة من كل الجهات باستثناء مخرج واحد باتجاه بلدة بيت جالا. كما أن الجدار سيفصل بين القرية وبين أراضي سكانها البالغة مساحتها قرابة ثلاثة آلاف دونم.

وفي جنين: لا يزال بناء جدار الفصل العنصري داخل أراضي المواطنين في محافظة جنين يتسبب في الأوضاع الإنسانية المأساوية التي يعاني منها (11) تجمعاً سكانياً يعيشون في حصار ومعازل ويخضعون لشروط قاسية عنصرية ومأساوية، حيث يحرمون من التواصل مع امتدادهم الطبيعي في جنين بسبب البوابات العسكرية المقامة على مداخلها ولا يستطيعون التحرك إلا بتصاريح ولساعات محددة يتم فيها فتح البوابات العسكرية.

فقد استمرت سلطات الاحتلال في فرض "نظام التصاريح المؤقتة" على المواطنين الفلسطينيين في المناطق التي تطلق عليها سلطات الاحتلال منطقة التماس، (وهي المنطقة الواقعة بين جدار الفصل العنصري والخط الأخضر)، وضرورة الحصول على تصريح شخصي للتمكن من مواصلة العيش في بيته وممارسة حياته اليومية، كما فرضت على الفلسطينيين الذين تقع أراضيهم الزراعية في "منطقة التماس" الحصول على تصاريح لهم

ولعمالهم ليتمكنوا من الوصول إلى أراضيهم وفلاحتها.

كما أن سلطات الاحتلال تتعمد فرض شروط قاسية عليهم للحصول على هذا التصريح الذي يمنح لفترة محددة، مما يجبر الفلسطينيين على تجديده، فنظام التصاريح الذي تفرضه سلطات الاحتلال يشكل فصلاً من فصول التمييز ضد الفلسطينيين، حيث حوّل المواطنون الفلسطينيون الذين توجد أراضيهم وممتلكاتهم في "جيب" جدار الفصل العنصري إلى "ماكثين غير قانونيين" في بيوتهم وأراضيهم، بالإضافة إلى انتهاك حقوقهم الأساسية على نحو عنصري، لاسيما فيما يتعلق بالحركة وحرية التنقل، وفي الحق في الاكتساب والعيش الكريم، والحق في الحياة. وهي مناطق العازل الأمني لحماية الجدار، كما تسميها وتصنفها سلطة الاحتلال.

يبلغ عمق ما تطلق عليه سلطات الاحتلال عازل أمني لحماية الجدار "منطقة التماس 200 متر وتبلغ مساحته حوالى (156) ألف دونم، محظور على الفلسطينيين دخولها لقربها من جدار الفصل العنصري، ومعظم هذه الأراضي هي "ملكية خاصة"، ويقدر عدد الفلسطينيين الذين يضطرون للحصول على تصاريح تسمح لهم بالدخول إلى أراضيهم الواقعة في "منطقة التماس" بحوالى 11,000 فلسطيني، والذين يحصلون على تصاريح مؤقتة، ولمدة محدودة، وذلك من خلال بوابات عبور محددة.

كما أنّ التصاريح التي تصدرها الإدارة المدنية للفلسطينيين تكون سارية لفترات تتراوح بين يوم واحد وسنتين، حسب نوع التصريح. ويجري الانتقال إلى مناطق التماس عبر معابر "نسيج الحياة" أو عبر البوابات الزراعية التي شُيّدت في داخل الجدار وبها يخضع للفحص الأمنيّ. كما أنّ الإدارة المدنية لا تُمكّن من الدخول إلى حيّز منطقة التماس إلا وفق قائمة من الاحتياجات التي تقرّرها سلفاً. ويؤدّي هذا الأمر إلى تقليص إمكانيات سكان الضفة الغربية بالمُكوث في مناطق التماس ويلزمهم بملاءَمة برامجهم وفق الظروف العينية التي تعترف بها الإدارة كسبب شرعيّ لدخول هذه المناطق.

لا تزال سلطات الاحتلال تغلق معظم البوابات المقامة في جدار الفصل العنصري طوال العام باستثناء فترات قصيرة يفتح بعض منها خلال موسم قطف الزيتون ولمدة محدودة فحسب، ولا يسمح بالمرور إلا بعد الحصول على تصريح مسبق، كما يتم رفض

معظـم طلبات الحصول على تصاريـح للمواطنين الذين تقع حقولهـم خلف جدار الفصل العنـصري، ممـا يحرم آلاف الفلسـطينيين من الحصول على تصاريح للوصـول إلى أراضيهم الواقعـة خلـف جدار الفصـل العنصري، وذلك تحت ذريعـة ما يطلق عليـه "دواعٍ أمنية"، وذلك بهدف الاسـتيلاء على أرضهـم. وهي نفس الذريعة الإسرائيليـة بالمناطق المخصصة والمصنفة لإطلاق النار.

حيث استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تشديد القيود المفروضة على وصول المواطنين الفلسـطينيين إلى بيوتهـم وأملاكهـم في المناطـق المصنفـة "مناطـق إطلاق نـار" و"محميات طبيعية" وهي مناطق تمثل مسـاحتها 26 بالمئة تقريباً من مسـاحة الضفة الغربية المحتلة، فيما كان اسـتمرار وجود المسـتوطنات وتوسـعها المستمر على حسـاب الأرض الفلسطينية من أكثـر العوامل تأثيراً في تشـكيل نظام القيود المفروضة عـلى إمكانية وصول وتنقل المواطنين المقّيد بمئات الحواجز العسكرية.

اسـتمرت قـوات الاحتـلال في اسـتخدام الحواجـز الأمنيـة العسـكرية ككمائـن للمدنيين الفلسـطينيين للقبـض عليهـم، حيـث تقوم باعتقـال العـشرات منهم عـلى الحواجز فضلاً عـن تعريض عـشرات آخرين لجرائـم التنكيـل والإذلال والمعاملة غير الإنسـانية، وتعمد إهدار كرامة المواطنين، كما تشـكل هذه الحواجز العسـكرية عائقاً أمـام حركة نقل البضائع الفلسطينية مما يزيد من الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها المواطن الفلسطيني.

وجديـر بالذكـر أن الجـدار يهدف في نهايـة المطاف إلى تقسـيم الضفة الغربيـة إلى كانتونات منفصلـة عـن بعضهما بعضاً وإقامة حزامين عازلين طوليـين، أحدهما حزام في شرق الضفة بطـول غور الأردن وآخر غـرب الضفة على طول الخط الأخضر بعمق 5 10-كم، وكذلك إقامة أحزمة عرضية بين الحزامين الطوليين وتكون بمثابة ممر بين منطقة جنوب "طولكرم" ومنطقة "نابلس" حتى غور الأردن، مما يؤدي إلى تقسـيم المناطق الفلسـطينية إلى أربع كتل رئيسـية (جنـين – نابلـس، رام الله، بيت لحـم، الخليل) لخلق فاصل مادي بـين كتل المناطق تحـت السـيطرة الإسرائيلية في قطاع غـزة والضفة الغربية وبين المناطق الفلسـطينية مع بقاء المستوطنات على حالها.

وتمسّ إقامة الجدار في داخل مناطق الضفة وفرض نظام التصاريح الصارم بسلسـلة طويلة

من حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين كما سبق تناوله. ومن ضمن ذلك، انتهاك حقهم في حرية الحركة، ونتيجة لهذا انتُهك حقهم في العمل والتربية والعناية الطبية والحياة الأسرية وكسب الرزق ومستوى الحياة اللائق. كما ينتهك حق الفلسطينيين الجماعي بتقرير المصير، كون المسار الذي صدّقته الحكومة يقطّع أوصال الضفة: فإذا بُني الجدار حول "إصبع" المستوطنات في منطقة معاليه أدوميم كما هو مخطط له، فإنّ هذا الأمر سيقطع التواصل الجغرافي القائم بين شمال الضفة وجنوبها وسيعزل القدس عن سائر أرجاء الضفة.

سابعاً: الجدار والمقاومة السلمية

في هذا الإطار، تجمع منظمات حقوق الإنسان المعنية أنه وفي ظلّ الانتهاكات اللاحقة بحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين والناتجة عن إقامة الجدار الفاصل وفق مساره الحاليّ، يجب على الحكومة الإسرائيلية تفكيك جميع المقاطع التي سبق وشُيّدت حتى الآن داخل مناطق الضفة وعدم الاستمرار في بنائها هناك. وإلى حين تفكيك الجدار، على إسرائيل أن تعيد إلى الفلسطينيين جميع الأراضي التي صودرت لغرض تشييد الجدار في الأماكن التي لم يُبنَ عليها بعد، وإلغاء نظام التصاريح في مناطق التماسّ والسماح بحرية الوصول إلى هذه المناطق لجميع الفلسطينيين. وإذا كانت إسرائيل ترغب بإقامة مُعوّق ماديّ على الأرض بينها وبين مناطق الضفة، فيجب عليها أن تشيّده على الخط الأخضر أو داخل مناطقها.

فيما أكدت كل التقارير الحقوقية الفلسطينية والإسرائيلية بأن جدار الفصل العنصري يحرم الفلسطينيين من استغلال أكثر من ثلثي مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى أنه سيؤثر على حياة 210,000 فلسطيني يسكنون 67 قرية ومدينة بالضفة الغربية.

لقد عزل الجدار المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها بعضاً، حيث أكد التقرير الذي أصدرته جمعية "بتسيلم" الحقوقية الإسرائيلية الصادر بتاريخ 11/ 11/ 2017، بأن الجدار يمر بشكل التفافي داخل أراضي الضفة الغربية بنسبة 85 بالمئة، ما أدى إلى عزل التجمعات السكنية الفلسطينية تماماً كما يطوق الجدار مدن طولكرم وقلقيلية والقدس بالكامل ويعزلها عن محيطها الطبيعي في الضفة الغربية.

بلغ مجموع التجمعات السكنية الفلسطينية المتضررة من جدار الضم والتوسع، سواء المعزول منها كليّاً أو جزئيّاً (189) تجمعاً فلسطينيّاً، منها (40) تجمعاً عزلوا عزلاً كاملاً عن

محيطهم، وذلك وفقاً لبيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبلغ عدد الفلسطينيين المعزولين بسبب الجدار حوالى (900 , 514) نسمة، منهم حوالى (665 , 65) نسمة عزلاً تاماً، وأدى بناء الجدار إلى منع التواصل مع العديد من هذه التجمعات إلا من خلال البوابات والحواجز العسكرية، وهي بالمناسبة الحواجز المنتشرة على نطاق واسع بالضفة الغربية بكل أنحائها.

فقد صعّدت سلطات الاحتلال من ممارسة سياستها العنصرية وفرض المزيد من القيود لإعاقة حركة المواطنين الفلسطينيين في كل أنحاء الضفة الغربية المحتلة من خلال نصب (585) حاجزاً معوقاً للحركة داخل الضفة الغربية المحتلة منها: (65) حاجزاً مأهولاً بالجنود بصورة دائمة، و(22) حاجزاً جزئياً (تصبح مأهولة بالجنود لأغراض محددة)، و(80) بوابة مقامة في جدار الفصل العنصري، و(418) حاجزاً ومتراساً، وتلال ترابية وجدران ترابية وبوابات وخنادق تقام على الطرق. إلى جانب الحواجز المتحركة أو الطيارة.

لقد صعّدت سلطات الاحتلال وضع عشرات الحواجز العسكرية الثابتة والمنتشرة في مختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة، إذ تقيم قوات الاحتلال مئات الحواجز الطيارة شهرياً، ومن خلالها تتحكم بإمكانية تنقل الفلسطينيين على شوارع الضفة الغربية، وتتضمن هذه الحواجز في أغلب الأحوال وقوف سيارة جيب عسكرية على مفترق طرق رئيسة لعدة ساعات، يتم خلالها إيقاف السيارات لفحصها؛ ويعتبر مدى إعاقة الحركة التي تتسبب بها هذه الحواجز أكبر مقارنة بالحواجز الدائمة نظراً لعدم توقعها، ووقت التأخير الأطول عليها.

فيما لا تزال طرق رئيسة تؤدي إلى بعض المدن والبلدات الفلسطينية مغلقة أمام حركة الفلسطينيين، حيث استمر وصول الفلسطينيين مقيداً بصورة كبيرة إلى معظم مناطق الضفة الغربية المحتلة، خاصة القدس الشرقية والمناطق الواقعة خلف جدار الفصل العنصري والبلدة القديمة في الخليل، إضافة إلى مناطق ريفية واسعة تقع في المنطقة (ج)، خاصة في غور الأردن والأراضي المتاخمة للمستوطنات، كما أدت القيود المفروضة إلى وصول الفلسطينيين إلى شوارع رئيسة في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، إلى تحويل حركة مرورهم تدريجياً إلى شبكة من الطرق الفرعية الوعرة.

وصل عدد الحواجز الثابتة المنصوبة في الضفة الغربية إلى (99) حاجزاً، من بينها (59) حاجزاً داخلياً منصوبة في عمق الضفة الغربية المحتلة بعيداً عن الخط الأخضر. وهذا يشمل أيضاً قرابة (17) حاجزا منصوبة في منطقة H2 في مدينة الخليل، التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية. كما أن (33) حاجزاً من مجموع الحواجز الداخلية معززة بصورة ثابتة. تلك الممارسات العدوانية العنصرية التي يجابهها المواطنون بالصمود والمقاومة السلمية المتواصلة.

وتعمل سلطات الاحتلال على التعتيم على مقاومة المواطنين السلمية للجدار والدفاع عن أرضهم وحقوقهم، حيث يواصل جيش الاحتلال من اعتداءاته على الصحفيين خلال المسيرات السلمية الأسبوعية التي يقوم بها المواطنون والمتضامنون الأجانب ضد جدار الفصل العنصري، حيث يصاب عدد كبير منهم، كما تقوم قوات الاحتلال باعتقال بعضهم، وقد عبّر الصحفيون عن قلقهم من تصاعد وتزايد وتيرة الانتهاكات بحقهم، وطالبوا المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال لوقف العنف المتزايد بحقهم، وذلك بهدف إسكات الصحافة وعدم فضح الممارسات العنصرية الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين.

وفي الوقت نفسه، الذي تواصل فيه سلطات الاحتلال قمعها للمسيرات السلمية المناهضة التي يقوم بها الفلسطينيون والمتضامنون الأجانب المدافعون عن حقوق الإنسان احتجاجاً على الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري والاستيطان والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، وتستخدم قوات الاحتلال بصورة منتظمة القوة المفرطة ضد المتظاهرين والمتضامنين الأجانب.

وعلى المستوى الرسمي في إطار حصر وتوثيق الأضرار التي تسبب بها بناء جدار الفصل العنصري، استمر عمل "مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، والذي أنشئ بقرار من الأمم المتحدة في 24/ 1/ 2007، كجهاز فرعي تابع للأمم المتحدة، واختيرت "فيينا" مقراً له من خلال سير عمل "مكتب سجل الأضرار" في الأراضي الفلسطينية المحتلة والصعوبات التي يواجهها العمل، خاصة المالية.

كما استمرت "اللجنة الوطنية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عملها الذي تقوم به لحصر

سـجل أضرار جدار الفصل العنصري وجمع الوثائق من المواطنين في البلدات والمدن الذين لحقـت بهـم أضرار نتيجـة بناء جدار الفصـل، وتقوم بإرشـاد المواطنين لتسـجيل الأضرار التـي لحقـت بهم وبممتلكاتهم لدى بعثـة الأمم المتحدة، ذلك أن هذه المعلومات ستشـكل سجلاً دولياً موثقاً، لإيضاح مدى ما أحدثه الجدار من تغيير لمعالم الأرض المحتلة، وهذا ما سيؤدي إلى ملاحقة إسرائيل في المحاكم الدولية. وينقسم عمل "اللجنة الوطنية" في تسجيل واقع الأضرار التي وقعت على الشـعب الفلسـطيني نتيجة بناء جدار الفصل العنصري إلى (6) فئات هي: الزراعة، التجارة، السكن، العمل، الوصول إلى الخدمات العامة والأضرار العامة. ومن المعروف أن الأمم المتحدة قد تبنت قراراً بتشكيل هذا المكتب الدولي المختص بحصر آثار الجدار تالياً لفتوى محكمة العدل الدولية بالخصوص.

ثامناً: البعد العنصري في الجدار

إلى جانب ما تم عرضه من آثار لمسـار الجدار تمثل انتهاكاً خطيراً وجسيماً للقانون والشرعية الدوليـة واعتـداءً مبـاشراً عـلى حقـوق الشـعب الفلسـطيني الخاصـة والعامة، فـإن وطأة الممارسـات العنصرية وما تواصل سـلطات الاحتلال تنفيذه من مصادرة للحقوق وإمعان في العـدوان فـإن مصـادر إسرائيلية تعـترف وتعرض نـماذج من ممارسـات عنصرية فظيعة تمارسـها سلطات الاحتلال في المناطق المحاذية للجدار بهدف التنكيل والتهجير للمواطنين مـن بلداتهم وقراهم وتشريدهم، وفيما يلي عرض لنماذج وحالات واقعية من شـمال الضفة الغربية إلى جنوبها، مروراً بضواحي القدس: -

أ - برطعة الشرقية: جنين

يحصر مسار الجدار الفاصل في منطقة برطعة الشرقية في داخله قرابة 32,000 دونم، تقع في داخلها قرية برطعة الشرقية وسبع قرى صغيرة أخرى، يعيش فيها 5,348 فلسطينياً، 4,575 شخصاً منهم من برطعة الشرقية. ويقوم الجدار بفصل سكان هذا "الجيب" عن مدينـة اللواء جنين وعن بلدات يعبـد الواقعة في الشرق وقفين الواقعة في الجنوب. وقد وفـرت هذه البلدات للسـكان المذكورين المـوادَّ الغذائية والبضائـع الأخرى إلى جانب الخدمات التربوية والصحية، والتي يسـتصعب السـكان تلقيها اليوم. في تشرين الأول 2003 أخضع الجيش الإسرائيلي هذه المنطقة لنظام التصاريح.

المعبر المركزي الذي يسمح بتنقل وحركة الناس والبضائع إلى داخل هذا "الجيب" وخارجه هو معبر "ريحان"، الذي جرت خصخصته في أيار 2007. وتستمر عملية فحص الناس والسيارات المارة في معبر ريحان زمناً طويلاً، وقد يصل في ساعات الضغط –في الصباح وبعد الظهر – إلى قرابة الساعة. كل من يرغب بالدخول إلى منطقة "الجيب" –ومن بينهم المرضى المزمنون والمرضى المتعافون بعد العمليات الجراحية والنساء الحوامل والمعوقون والأطفال – يضطر إلى الخضوع لفحوص أمنية متشدّدة تشتمل على عدة مراحل فحص وتمتد على مسار يصل طوله إلى قرابة 200 متر. وقد فرضت الإدارة المدنية قيوداً على كميات البضائع التي تسمح بإدخالها إلى القرية، أيضاً، بما يخضع أيضاً للفحوصات المتشدّدة. وتزيد القيود المفروضة على نقل البضائع إلى القرية من تكلفة نقلها وتؤدي إلى ارتفاع أسعار البضائع في القرية، بما فيها المواد الغذائية الأساسية، حيث ترتفع أسعارها بمئات النسب المئوية عن أسعارها في جنين.

ب - جيّوس: طولكرم

يقطن قرية جيّوس الواقعة شمال – شرق قلقيلية، أكثر من 3,000 نسمة. وتشكل مجمل الأراضي الزراعية التابعة لجيّوس في منطقة التماس أكبر مساحة من الأراضي مقابل القرى الأخرى، وهي تشمل 60 بالمئة من مجمل الأراضي الزراعية التابعة للقرية. ويستند اقتصاد القرية إلى الزراعة المكثفة والتي تشمل الأشجار المثمرة والزيتون ودفيئات الخضروات وحقول الحبوب ورعي وتربية المواشي. وقبل تشييد الجدار عمل قرابة 90 بالمئة من سكان القرية البالغين في الزراعة، ووصل المنتوج الزراعيّ السنويّ إلى قرابة 9,000 طنّ. وقد بيع معظمه إلى الأسواق الفلسطينية، فيما بيع ما تبقى إلى تجار إسرائيليين.

ومنذ فرض نظام التصاريح، أضحى عدد سكان القرية الذين يحظون بالتصاريح لزراعة أراضيهم الواقعة في الجانب "الإسرائيلي" أقلّ قياساً بعدد العاملين في الزراعة قبل تشييد الجدار، مقابل ارتفاع الرفض لطلبات استصدار التصاريح. عدد التصاريح المقلص وحقيقة أنها لا تصدر بشكل متواصل وعلى طول أيام السّنة، أدّت كلها إلى تقليص

الناتـج الزراعـي في القرية إلى قرابـة 4,000 طنّ، أي ما يقل عن نصـف الناتج في الفترة التي سـبقت تشـييد الجدار. ومع أنّ مواعيـد فتح البوابات تُمكّن حقـاً من العمل لعشر سـاعات زراعيـة أثناء النهار، إلا أنها تُصعّب على العنايـة بالمزروعات داخل الدفيئات. وقـد اقتلـع سـكان القرية قرابـة 2,000 دونم مـن بسـاتين الفواكه (خصوصاً أشـجار الجوّافة والحمضيات) من أصل 3,500 دونم كانت مستصلحة قبل تشييد الجدار، وهم يزرعون بدلاً منها الحنطة وأشجار الليمون والزيتون، التي تتطلب استثماراً أقلّ ولكنها تعـود بدخـل أكثر انخفاضـاً. كما أنّ عدد رؤوس الماشـية تقلّص مـن 9,300 رأس قبل تشييد الجدار إلى 3,000 رأس فقط.

ج - قلقيلية: مدينة قلقية

أدّى عزل مدينة قلقيلية بواسطة الجدار الفاصل، وهي رابع أكبر مدن الضفة الغربية، إلى سدّ أيّ إمكانية لتطوير المدينة بشكل حقيقيّ. ومنذ منتصف العقد الماضي جرى استنفاد غالبيـة المسـاحة المخصصة للبنـاء في المدينة: 4,200 دونم فقط. وبلغت مسـاحة المنطقة التـي صدقتهـا بلدية قلقيلية للبناء الجديد بين تشرين الثـاني 2010 وتشرين الثاني 2011 الأكثـر انخفاضـاً من بين مدن الضفة: 5 , 1 بالمئة من مجمل البناء المصدّق في سـائر مدن الضفة. كما أنّ استنفاد إمكانيات البناء يمنع البلدية أيضاً من تطوير مؤسسات ومنشآت بلدية، كالمدارس والمؤسسات التربوية وإستاد.

وقد أدّى عزل المدينة في أعقاب القيود الصعبة المفروضة على حرية التنقل إبان الانتفاضة الثانيـة وفصلهـا عن سـائر مناطق الضفة بواسـطة الجـدار الفاصل، إلى أن تتأخر نسـبة الزيادة السـكانية في المدينة عن نسـب الزيادة السـكانية في سـائر مدن الضفة، رغم أنها المدينـة الرابعة في الضفة الغربية من ناحية كبرها (لا تشـمل القدس الشرقية). وهكذا، قـام قرابة 10,000 شـخص قدمـوا من مدن أخرى في الضفة، وسـكنوا قلقيلية بسـبب قربها من أماكن العمل في إسرائيل، بترك المدينة نتيجة لهذا الواقع. كما أنّ تشـييد الجدار وعزل المدينة بواسـطة الحاجز الواقع غربها أدّيا إلى إغلاق أكثر من 600 متجر ومشـغل ومحطـة وقود ومصالـح تجارية أخرى في المدينـة، وغالبيتها في المناطـق التجارية الواقعة غربيّ المدينة، والملاصقة للخط الأخضر.

بير نبالا: القدس

خلق الجدار الفاصل في منطقة رام الله مُسوّرة ريفية مغلقة ومحاطة بالجدار من جميع أنحائها. ويبلغ طول الجدار المحيط بالمُسوّرة 18,3 كيلومتر. وقد سُجنت داخل المسوّرة أربع قرًى، بير نبالا أكبرها. وقبل الانتهاء من تشييد الجدار بلغ عدد سكان القرية 6,090 شخصاً كانوا مسجّلين كسكّان، إضافة إلى قرابة 4,000 شخص من سكان القدس الشرقية، حسب تقديرات المجلس المحلي، كانوا يسكنون في شقق مستأجرة أو شقق بملكيتهم لكنهم حافظوا على عناوين سكنهم في القدس. ومنذ سنوات السبعين شكلت القرية ضاحية مدينية للقدس الشرقية. وفي سنوات التسعين تمتعت القرية بازدهار اقتصاديّ نتيجة لموقعها المركزيّ، والحقيقة أنه كان بالإمكان الوصول عبرها إلى رام الله وأحياء القدس الشرقية بسهولة، ومن هناك إلى مدن المركز في إسرائيل. وقد حوّل هذا الموقع المركزيّ القرية إلى نقطة التقاء بين تجار فلسطينيين من الضفة وبين تجار إسرائيليين وأسهم في ازدهار عمل المصالح التجارية في القرية.

وقد فرض الجدار الفاصل على القرية انفصالاً عن القدس الشرقية، وبعد تشييده جرى ربط القرية وبشكل حصريّ بمدينة رام الله عبر شارع "نسيج حياة" جديد. كما أنّ الجدار قام وبشكل شبه تامّ بقطع جميع العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين سكان القرية وبين سائر مدن الضفة ومع جهات تجارية في إسرائيل، إلى جانب قطع العلاقات المتشعبة بين سكان القدس الشرقية والقرية. وفي أعقاب عزل القرية قام قرابة نصف سكانها بتركها: في عام 2011، وبعد مرور خمس سنوات على تشييد الجّدار، بلغ عدد سكان القرية 5,140 شخصاً، جميعهم من سكان الضفة. كما أنّ حيّ المواحل الذي يقع شرقي القرية، والذي سكنته قرابة 250 عائلة من القدس الشرقية ونشط فيه قرابة 30 مشغلاً، فرغ بالكامل تقريباً من سكانه، وهو اليوم حيّ مهجور. وعلى امتداد الشارع الرئيسيّ في القرية، اللطرون، والذي شكل في الماضي مركز مواصلات رئيساً، تجد اليوم عشرات المصالح التجارية المغلقة والمباني العالية التي تحوي طوابق كاملة فارغة والمباني التي لم يُستكمل بناؤها. كما أنّ الهجرة الكبيرة لسكان القدس الشرقية أدّت إلى هبوط كبير وساحق في حجم البناء في القرية وإلى هبوط كبير أيضاً على أسعار الشقق، بيعاً واستئجاراً.

تاسعاً: حقيقة البعد الأمني في الجدار

وجهة نظر إسرائيلية جديدة: ملخص الكتاب الذي أصدره "جرشون هكوهين" اللواء السابق في جيش الاحتلال، بعنوان "جدار الفصل حدود سياسية بملامح أمنية"، بتاريخ 7/ 11/ 2018، حيث استهل الكاتب سطوره بالتأكيد على أنّ جدار الفصل هو من المشاريع الأكثر فائدة التي أنشأتها الدولة العبرية رغم أنه أثر على صورة إسرائيل عالمياً، ويطرح الكاتب بعدها تساؤلاً: لماذا استكمال بناء الجدار في منطقة "جوش عتسيون" و"جبل الخليل"، وإلى أي حد يمكن اعتبار الجدار الحدود المستقبلية للدولة العبرية؟.

أشار إلى أن نقاشاً كبيراً يُدار الآن حول استكمال بناء الجدار، بين المستوى الأمني الذي يرى فيه ضرورة كبيرة من أجل ضمان أمن أكبر للإسرائيلي، وبين مستويات سياسية ترى به خطورة من ناحية إمكانية اعتباره حدوداً مستقبلية للدولة العبرية.

كما أوضح الكاتب وجود تيار يميني قوي، يحاول منع اعتبار الجدار الفاصل حدوداً نهائية لإسرائيل، رغم أن الجدار يبتلع مساحات شاسعة من الضفة الغربية، ويمنح إسرائيل القدرة على الاحتفاظ بجزء من المستوطنات في الضفة الغربية، لكنه بالتأكيد يتعارض مع رؤية اليمين، التي ترى أن كل متر فارغ من الضفة الغربية يجب أن يكون مكاناً محتملاً للاستيطان الإسرائيلي.

ويقترح الكاتب أن يتم الاكتفاء، بما تم بناؤه من الجدار والتوقف عند هذه النقطة، ويقترح على متخذي القرار التفكير باحتمالية أن تتحول مناطق الجدار، إلى نقاط احتكاك مركزي كتلك الموجودة الآن في قطاع غزة.

ويعتبر الكاتب أن مساهمة الجدار في تقليل عدد العمليات الفلسطينية، وتحديداً الفدائية منها، أمر لا يمكن التقليل منه، لكن في الوقت نفسه ساهمت عوامل أخرى في ذلك، وعلى رأسها استمرار قوات الأمن الإسرائيلية في السيطرة عملياً على الأرض في الضفة الغربية، وسهولة اقتحامها وقتما شاءت، لذلك يرى الكاتب أن بناء الجدار الفاصل سيحدّ مستقبلياً من قدرة الجيش على العمل في الضفة الغربية، حيث على إسرائيل تقديم الإجابة على سؤال ستواجهه عالمياً، لماذا اقتحام الأراضي ما خلف الجدار، وقد يسهم في تشويش دبلوماسي ستلقاه تل أبيب وربما أبعد من ذلك، كما يؤكد الكاتب أن بناء الجدار هو عامل معوق في عمل الأمن الإسرائيلي، حيث بقاء إسرائيل في جانب واحد من الجدار سيفقده قيمته، فقيمة الجدار في السيطرة على كلتا

جانبيه، الأمر الذي قد يجعل إسرائيل وربما تضطر للانسحاب منها، وبالتالي تعود لمربع الخطر الأمني.

وأضاف "جرشون" زاوية سلبية أخرى، أن الجدار في المستقبل سيؤكد ادعاءات الفلسطينيين بأن إسرائيل تمارس سياسة الفصل العنصري عملياً على الأرض من خلال الجدار العازل، واستطاع الفلسطينيون في ظل وسائل التواصل الاجتماعي، توطيد روايتهم بأن الجدار رمز للاضطهاد الإسرائيلي، وستكون له لذلك ارتدادات في المستقبل في ظل حقيقة أن إسرائيل ستكاد تكون الوحيدة التي ستظهر بهذا المظهر عالمياً.

ويطرح الكاتب زاوية أخرى خطيرة، حيث باتت مناطق الاحتكاك على الجدار الصورة الأمثل للدعاية الفلسطينية، وجاءت كما يريدها الفلسطينيون، عُزّل يلقون الحجارة باتجاه جنود مدججين بالسلاح خلف جدران إسمنتية.

من الناحية الاقتصادية، يرى الكاتب أن ما تم إنفاقه على بناء الجدار إلى الآن حوالى 15 مليار شيكل (4 مليارات دولار)، حسب لجنة "برودت" التي فحصت موضوع بناء الجدار فقد اعتبرته ضمن دائرة الإدارة غير السلمية وتبذير الموارد، وكان بالإمكان استغلال هذا المبلغ في مشاريع تنموية أخرى، وفي نهاية كتابه، طالب جرشون الحكومة الإسرائيلية بوقف بناء الجدار العازل، وأشار إلى أن المطالبات باستكماله مرتبطة بموقف سياسي يريد إكمال الفصل بين "إسرائيل" والضفة الغربية، ولكن هذا سينعكس بشكل سلبي على سيطرة إسرائيل على المناطق الفارغة في الضفة، حيث إن المنطقة الفارغة بين القدس والبحر الميت، يجب أن تبقى بيد إسرائيل لاستكمال مشروع القدس الكبرى، وأن يكون ذلك من خلال تركها مناطق مفتوحة دون جدران، حيث إن الجدار سيجعل حدود إسرائيل واضحة وسيعطي فرصة للفلسطينيين للبناء في تلك المناطق وزيادة دعم الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين وضرورة استكمال سيطرتهم على المناطق "ج" وفق اتفاق أوسلو، لذلك فإن استمرار بناء الجدار ستكون له ارتدادات سلبية على حدود إسرائيل.

كما قال المركز بيغن للدراسات إن الرأي الذي تبناه هكوهين، ويشاطره فيه غالبية اليمين بأن السيطرة على الضفة الغربية يجب أن تكون برنامج عمل أي حكومة لم يعد حكراً على اليمين، بل باتت رؤية تتبناها أحزاب الوسط في الدولة العبرية، والتي ترى أن الدواعي الأمنية،

السياسية، الأيديولوجية، وكذلك الجغرافية تتطلب باستمرار التوسع في الضفة واستمرار السيطرة عليها.

عاشراً: الجدار الشرعية الدولية

في إطار العمل الدبلوماسي والقانوني لمواجهة الجدار والتصدي له على المستوى الدولي، فقد بذلت السلطة الفلسطينية جهوداً كبيرة في إطار المنظمات الدولية بشكل خاص وبتنسيق فلسطيني – عربي جماعي ومشترك، حيث أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (28) والتي عقدت في العاصمة الأردنية عمان القرار رقم (676) بتاريخ 29/ 3/ 2017، كما أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (148) بتاريخ 12/ 9/ 2017، القرار رقم (8165) اللذين أكدا على إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لبناء جدار الفصل العنصري داخل أراضي الدولة الفلسطينية عام 1967، واعتبار هذا الجدار شكلاً من أشكال الفصل العنصري، ومطالبة الدول الأعضاء بدعم عمل لجنة تسجيل الأضرار الناشئة عن تشييد الجدار، ودعوة المجتمع الدولي لتفعيل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن إقامة جدار الفصل العنصري وإحالة ملف الجدار إلى المحكمة الجنائية الدولية وإدراجه ضمن جرائم الحرب المخالفة للقانون الدولي.

كما تم طرح موضوع الجدار على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصولاً إلى محكمة العدل الدولية، وبتاريخ 9 تموز/ يوليو 2004، نشرت محكمة العدل الدولية، "رأياً استشارياً" حول قضية قانونية الجدار الفاصل الذي تقوم إسرائيل بإقامته. وقد تم تقديم هذا الرأي من قبل المحكمة تلبية لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 2003.

وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار الفاصل، وتفكيك أجزاء الجدار الفاصل التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة الجدار الفاصل، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة.

ولقد قررت محكمة العدل الدولية في الفتوى الصادرة عنها بخصوص الجدار الأسس والمبادئ الآتية: -

1 - إن تشييد الجدار الذي تقوم به إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي.

2 - إسرائيل ملزمة بوضع حد لانتهاكاتها للقانون الدولي وهي ملزمة بأن توقف على الفور أعمال تشييد الجدار الذي تقوم ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، وأن تفكك على الفور الهيكل الإنشائي القائم هناك، وأن تلغي على الفور أو تبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به.

3 - إسرائيل ملزمة بجبر جميع الأضرار الناتجة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها.

4 - جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار وعدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على الوضع الناشئ عن هذا التشييد، وتتحمل جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة 12آب / أغسطس 1949، مع احترامها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التزاما إضافياً بكفالة امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي على النحو الوارد في تلك الاتفاقية.

5 - ينبغي للأمم المتحدة، ولاسيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر فيما يلزم من إجراءات أخرى لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن تشييد الجدار والنظام المرتبط به، مع المراعاة الواجبة لهذه الفتوى.

تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل قد رفضت التعاون مع هذا الإجراء بدعوى عدم وجود صلاحية للمحكمة للبحث في هذه القضية. وفي الوثيقة التي قدمتها إسرائيل، بررت هذا الادعاء بكون الحديث يدور عن قضية سياسية وليس عن قضية قانونية، وأن الإطار اللائق لبحث هذه القضية هو إطار العلاقات الثنائية ما بينها وبين الفلسطينيين.

إن الجانب الأول والمركزي الذي يتعاطى معه الرأي الاستشاري هو تبعات وآثار الجدار الفاصل على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وفي هذا السياق "سجلت" المحكمة

الوعـد الذي قطعته إسرائيل في اسـتعمال الجدار الفاصل كوسـيلة أمنية مؤقتـة. ومع هذا، فقد أشـارت المحكمة إلى وجود مخاوف كبيرة من أن يؤدي مسـار الجدار الفاصل إلى إيجاد "حقائق عـلى الأرض" تؤدي إلى الضم الفعلي للمسـاحات والأراضي، ممـا يؤدي إلى التأثير على الحدود المسـتقبلية ما بـين إسرائيل والدولة الفلسـطينية. وترى محكمة العدل الدوليـة أن الضم الفعلي لأجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل يشكل خرقاً لحق تقرير المصير.

أما الناحية الأخرى التي تناولها الرأي الاستشـاري، فقد كانت قانونية الجدار الفاصل اسـتناداً إلى القانون الإنسـاني الدولي. وفي البداية، ردت محكمة العدل الدولية ادعاء إسرائيل بأن وثيقة جنيـف الرابعة لا تسري على المناطق الفلسـطينية، إذ لم تكن الضفـة الغربية وقطاع غزة مرة من المـرات جـزءاً من دولة ذات سـيادة. وفي هذا السـياق حددت المحكمة أنه نظـراً لكون المناطق الفلسـطينية سـقطت في أيـدي إسرائيـل نتيجـة لحرب مـع دولتين موقعتـين على الوثيقـة، فإنه يتوجب أن تتفق سيطرة إسرائيل على المناطق الفلسطينية مع وثيقة جنيف.

وفي صلـب الموضـوع، فقد وجـدت المحكمة أن الجدار الفاصل مخصص للمسـاعدة في المشـاريع الاستيطانية التي تشكل خرقاً للبند 49 من الوثيقة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت المحكمة إلى أن القيود على السـكان الذين تبقوا ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الأخضر قد يؤدي إلى رحيلهم، وهـذا أيضـاً مخالـف لنفس البند مـن الوثيقة. فضـلاً عن ذلك، فقـد حدد الرأي الاستشـاري أن السـيطرة على الأراضي الخاصة والمرتبطة بإقامة الجدار الفاصل يُشـكِّلُ مسّاً بالأملاك الشخصية، مما يُشكّلُ خرقاً للبنود 46 و52 من لوائح هاج للعام 1907، والبند 53 من وثيقة جنيف الرابعة.

أما الناحية الثالثة من الرأي الاستشاري، فإنها تتعلق بقانونية الجدار الفاصل على ضوء القانون الـدولي لحقوق الإنسـان. وفي هذا السـياق فقد حددت المحكمة بصـورة جازمة، بخلاف رأي إسرائيـل، أن هذا القانون يسري بأكمله عـلى الأراضي المحتلة. وترى محكمة العدل الدولية أن الجدار الفاصل يمس مختلف الحقوق المقننة في الاتفاقيات والمواثيق التي وقعت إسرائيل عليها: الحق في حرية الحركة، الحق في عدم التدخل في خصوصية البيت والعائلة، والمقننة في البنود 12 و17 من الميثاق الدولي بخصوص الحقوق المدنية والسياسـية، الحق في العمل، الحق في مسـتوى حيـاة لائق، الحـق في الصحة والتعليم، وهي مقننة في البنـود 6، 11، 12 و13 من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والحضارية.

تجدر الإشارة إلى أن الرأي الاستشاري يتناول بصورة مقتضبة ادعاء إسرائيل القائم على أن المس بهذه الحقوق مبرر، طبقاً للقانون الدولي، لكون هذا المس يأتي بحكم الأغراض الأمنية المشروعة. وقد أشارت محكمة العدل الدولية إلى أنه من حق إسرائيل ومن واجبها حماية مواطنيها من أعمال العنف، غير أنه يتوجب أن تتفق وسائل الحماية التي يتم استعمالها مع تعليمات القانون الدولي. إن عدم اتساع المداولة بخصوص المبررات الأمنية المحتملة لمسار الجدار الفاصل ينبع من ضمن ما ينبع من رفض إسرائيل عرض مبرراتها أمام محكمة العدل الدولية وقرارها الاكتفاء ببلاغ خطي حول عدم وجود الصلاحية للمحكمة.

لكن الحقيقة في الواقع أن من يحتاج فعلاً للحماية هم الفلسطينيون الذين يتعرضون لعدوان إسرائيلي مستمر تحت ظل الاحتلال العسكري يتضافر ويوفر الحماية بدلاً من السكان طبقاً للقانون الدولي مع إرهاب واعتداءات المستوطنين بحماية الجيش وحكومة الاحتلال الرسمية بما يجسد إرهاب الدولة الرسمي.

وختاماً:

ورغم مرور 15 عاماً على صدور فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي لعام 2004 بشأن جدار الفصل والضم العنصري، والذي أكدت فيه أن الجدار ليس جداراً أمنياً، كما ادعت حكومة إسرائيل، وإنه مخالف للقانون الدولي، مطالبة إسرائيل بوقف البناء فيه وهدم ما تم بناؤه وجبر الضرر الذي لحق بالمواطنين الأفراد وبالمؤسسات والإدارات العامة الرسمية والأهلية بمن فيهم القاطنون في القدس الشرقية وما حولها، فقد بقيت الفتوى عالقة في ظل عدم توفر الإرادة الدولية لإلزام دولة الاحتلال بتنفيذها وعدم اتخاذ المجتمع الدولي أي إجراءات ملموسة في هذا الاتجاه، ما شجع سلطات الاحتلال على مواصلة بناء الجدار والاستمرار بذلك في خرقها للقانون الدولي.

وفي سياق آخر، وكعادته في تحدٍّ مستمر سافر للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، أعلن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو تأسيس ما يسمى "مجلس السامرة الإقليمي"، والذي انعقد في مستوطنة رفافا أنه لن يسمح باقتلاع أي مستوطنة في أرض إسرائيل. فقد انتهى من هذا الهراء، وإسرائيل بقيادتها لن تتراجع إلى الخلف ولن تكرر أخطاء الماضي في إشارة إلى قيام أرئيل شارون عام 2005 بما سمي في حينه خطة الانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين وتفكيك مستوطنات قطاع غزة.

وبدا بنيامين نتنياهو يركب موجة عالية من الديماغوجيا السياسية، مستنداً في ذلك إلى الدعم غير المحدود الذي توفره له الإدارة الأميركية، وهو يوضح لقادة المستوطنين المبادئ التي توجه سياسته فيما يتعلق بما سمّاه "يهودا والسامرة" ليقول: أولاً هذه هي أرضنا ووطننا، وثانياً سنواصل تطويرها وبناءها، وثالثاً لن يتم اقتلاع أي مستوطنة في أي خطة سياسية، ولن يتم اقتلاع أي مستوطن، ورابعاً سيواصل الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن السيطرة على المنطقة بأكملها حتى نهر الأردن، وخامساً العمل على تحقيق إجماع دولي على هذه المبادئ، ليضيف مزهوّاً بالدعم الذي تقدمه الإدارة الأميركية لسياسة إسرائيل العدوانية الاستيطانية لينظروا ماذا فعلنا في مرتفعات الجولان وفي القدس والبقية تأتي".

وعلى صعيد آخر، أظهرت معطيات لجيش الاحتلال حدوث تصعيد كبير وخطير في العمليات الإرهابية التي تنفذها عصابات المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية التي يطلق عليها عمليات "تدفيع الثمن" فحسب المعطيات التي نقلتها مصادر إسرائيلية، فإن عصابات المستوطنين نفذت 57 اعتداءً إرهابيّاً في العام 2016، وارتفع عدد هذه الاعتداءات إلى 79 في العام 2017، وإلى 205 في عام 2018، حيث قال الجيش الإسرائيلي: إن هذه الاعتداءات ضد الفلسطينيين تشمل إحراق حقول زراعية وتخريب ممتلكات وكتابات عنصرية استفزازية وقطع أشجار مثمرة، وإنها استهدفت أراضي وقرى فلسطينية في كل أنحاء الضفة الغربية.

وتمتنع أجهزة الأمن الإسرائيلية، الجيش والشرطة والشاباك، عن ملاحقة ومحاكمة منفذي هذه الاعتداءات، الذين يسكنون في المستوطنات ويتخذون من البؤر الاستيطانية ملاذات آمنة، كما أنه لا يجري التعامل مع القلائل جدّاً الذين يعتقلون، أثناء التحقيقات، وعلى أنهم مشتبهون بارتكاب عمل إرهابي، ما يشير إلى تقاعس بأعمال إنفاذ القانون، وفي اتهام واضح واختبار للجيش والشرطة والشاباك، واختبار لقادة المستوطنين وحاخاماتهم، وما إذا كانوا قادرين علي لجم هذه العمليات الإرهابية التي ترتكبها عصابات المستوطنين.

وهكذا يتضح مما تقدم، أن أهداف الجدار الاستيطانية الموغلة في القدم والتي تزامنت مع مخططات تأسيس كيان الاحتلال الإسرائيلي لم تكن يوماً مرتبطة بغايات أمنية، بقدر ما هي في الجوهر استيطانية عنصرية تهويدية، في سياق تنفيذ حلقات مترابطة من المشروع الصهيوني الذي تتكامل فيه إدارات التنفيذ الرسمية والاستيطانية لتصفية القضية الفلسطينية.

وهكذا، فإن الجدار ليس له اسم آخر سوى الكارثة المستمرة التي تطرح بإلحاح ضرورة التصدي لاستمرارها، واستئصالها لآثارها التدميرية الإستراتيجية.

قائمة المصادر والمراجع: -

1 – التقرير الإستراتيجي الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان.

2 – الخبير في شؤون الاستيطان خليل التفكجي. (2018). القدس الكبرى كما تراها إسرائيل. مجلة الدراسات الفلسطينية.

3 – رشا حسني. (بلا تاريخ). "جدار الفصل العنصري في القدس، آثاره وانعكاساته. صامد، الصفحات 88 – **96**.

4 – براءة درزي. (7, 2016). "الجدار العازل في القدس". التقرير المعلوماتي 8، مؤسسة القدس الدولية.

5 جرشون هكوهين (7/ 11/ 2018) "جدار الفصل حدود سياسية بملامح أمنية".

6 – مجموعة تقارير بيتسيلم **(11/ 10/ 2017)**. القدس الشرقية. تم الاسترداد من https: / /www.btselem.org /arabic /jerusalem/ و(11 11, 2017). جدار الفصل. تم الاسترداد من www.btselem.org.